الأوجه المقدمة في الأداء للثلاثة القراء

د. حاتم بن عبد الرحيم بن عبد الكريم آل جلال التميمي

الأستاذ المشارك بكلية القرآن والدراسات الإسلامية – جامعة القدس

- من مواليد عام ١٣٨٧هـ بمدينة الخليل بفلسطين.
- نال شهادة الماجستير من قسم أصول الدين، كلية الشريعة، بالجامعة الأردنية، عام ١٤١٧هـ. كما نال شهادة الدكتوراه من قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، بجامعة عين شمس/ القاهرة، عام ١٤٢٣هـ بأطروحته : **"التوجيهات القرآنية في العلاقات الزوجية"**.
- من أعماله المنشورة: **"الأصل والعارض في أحكام التجويد والقراءات"**، **"حساب الجمل في كتب التفسير"**، **"الحَمْلُ على النظائر في الرسم العثماني ودوره في الترجيح"**، وغيرها.
- البريد الشبكي:

hatem_tamimi@yahoo.com

د. تقي الدين بن مصطفى بن محمد آل عبد الباسط التميمي

الأستاذ المساعد في كلية فلسطين التقنية العروب– فلسطين

- من مواليد عام ١٣٨٨هـ بمدينة الخليل بفلسطين.
- نال شهادة الماجستير من قسم اللغة العربية كلية الآداب بجامعة الخليل بفلسطين عام ١٤٢١هـ بأطروحته : **"مفردة الحسن البصري للحسن بن علي الأهوازي : تحقيق ودراسة"**، كما نال شهادة الدكتوراه من قسم اللغة العربية، كلية الدراسات العليا، بجامعة السودان، عام ١٤٣٢هـ بأطروحته: **"الأوجه المقدمة أداء في القراءات السبع وتوجيهاتها الصوتية"**.
- من أعماله المنشورة: **"القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الفقهاء"**.
- البريد الشبكي:

taqitammi@yahoo.com

الملخص

تشتمل هذه الدراسة على بيان ما هو مقدم أداءً في القراءات الثلاث المتممة للعشرة، ويترافق مع ذلك بيانٌ لبعض المسائل والأوجه المقدمة في الأداء للقراءات بشكل عام مما لم تنص عليه الكتب المؤلفة في هذا المجال. وقد امتازت هذه الدراسة بالتوجيه والتدليل لكون الوجه مقدماً على غيره، وبينت أن بعض أوجه الخلاف تكون أحياناً قوية ومأخوذاً بها أحياناً، وأحياناً أخرى تكون ضعيفة لا تعتبر.

المقدّمة

الحمد لله الذي اصطفى من خلقه حملةً لكتابه العزيز المُنْزَل بلسان عربي مبين على سبعة أحرف هدى ورحمة للعالمين، وصلى الله على سيدنا محمد عبده ورسوله القائل: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**»(١)، وعلى آله وصحابته، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن أشرف العلومِ وأعلاها منزلةً العلومُ المتصلةُ بالقرآن الكريم، ومن تلك العلوم علم القراءات؛ لما اشتمل عليه من الأهمية البالغة، التي بها تُعرف كيفيةُ أداءِ الكلماتِ القرآنيةِ، وضبطها بالشكل الصحيح، وتمييز ما يُقرأ به مما لا يُقرأ به.

ومما اشتمل عليه علم القراءات جانبٌ على درجةٍ من الأهميَّةِ؛ وهو: (الأوجه المقدمة في الأداء)؛ إذ به يتعرفُ القارئُ على الوجه الذي يُقرأ به أولاً، ويقدمه في قراءاته، وقد تكون بعض الأوجه ضعيفةً أو أن الصوابَ خلافُها، فعلى القارئ أن يكون على بيِّنة من أمره، ويعلم ما الذي يُقدمه وما الذي يُؤخره.

وموضوعُ الأوجهِ المقدَّمةِ في الأداءِ بالنسبةِ للقراءِ السبعةِ قد كَتَبَ فيه غيرُ واحدٍ، كما هو مفصَّلٌ في (الدراسات السابقة)، وأما بالنسبة للقراءات الثلاث المتممة للعشرة فلم يكتب فيها أحدٌ بشكل مستقلٍّ بحسب علم الباحثيْن، ومن هنا وقع الاختيار على هذا الموضوع للكتابة فيه.

أسباب اختيار الموضوع

١. عدمُ وجودِ دراسةٍ مستقلةٍ في الموضوع.

٢. عدم وجود نصٍّ في الكتب المؤلفة في الأوجه المقدمة في الأداء بشكل عامٍّ على بعض القضايا.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل القرآن، باب: خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ، الحديث رقم: (٥٠٢٧)، من حديث عثمان رضي الله عنه.

٣. أن بعض الكتب المؤلفة في الأوجه المقدمة في الأداء لم تكن تُعنى بتعليلِ كونِ الوجهِ مقدماً.

أهداف الدراسة

١. الوقوف على الأوجه المقدمة في الأداء للقراء الثلاثة.

٢. النصُّ على ما لم تنصَّ عليه الكتبُ المؤلفةُ في الأوجهِ المقدمةِ في الأداء للقراءات بشكلٍ عامٍّ.

٣. التأكيدُ على صحةِ القراءاتِ الثلاثِ، وأنها متواترةٌ مقروءٌ بها، كما هو الحال بالنسبة للسبعة.

٤. الربطُ بين الأوجه المختلف فيها للقراء الثلاثة بتوجيهاتها اللغوية؛ مما يساعدُ في رسوخها عند القراءة بها.

أهمية الدراسة

١. أنها الأولى – بحسب علم الباحثين– التي تناولت هذا الموضوع.

٢. تستمد أهميَّتَهَا من أهميةِ موضوعِها، وهو من أشرفِ العلومِ.

٣. أنها تذكر العلةَ والدليلَ على الوجوهِ المقدمةِ في الأداءِ.

٤. أنها تكمل الدراسات السابقة التي اشتملت على الوجه المقدمة في الأداء للقراء السبعة.

حدود الدراسة:

هذه الدراسةُ محدودةٌ بالأوجهِ المختلفِ فيها عن القرَّاءِ الثلاثةِ؛ أبي جعفرَ، ويعقوبَ الحضرميِّ، وخلفٍ البزارِ، من طريقِ الدُّرَّةِ المضيَّةِ، وأصلها كتاب (تحبير التيسير).

الدراسات السابقة:

كَتَبَ غيرُ واحدٍ في الأوجه المقدمة في الأداء للقراء السبعة، ومن ذلك:

١- رسالةُ الشيخ علي النحاس، الموسومة بـ(الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء).

٢- رسالةُ الشيخ السابق ذكره، وعنوانها: (فيض الآلاء في الأوجه المقدمة لورش في الأداء)، ولم يذكر النحَّاسُ الأوجهَ المقدمةَ في كثيرٍ من المواضع، وكان يكتفي بالقول: «والوجهان صحيحان وبهما نأخذ»[(١)]. وهو ما عبر عنه صراحة بقوله في مقدمة الرسالة الغراء:

وَمَا كَانَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ ذَكَرْتُهُ إِذَا لَمْ أَجِدْ بِالأَصْلِ وَجْهاً مُفَضَّلا[(٢)]

ومما يؤخذ على (الرِّسَالَةِ الْغَرَّاءِ) أنها لم تُشِرْ إلى مواضعَ وُجِدَ فيها خلفٌ للقارئِ نفسِهِ من طريقِ الشاطبيةِ، وأنها تضمنت أَوْجُهاً خرجت عن طريق الشاطبية، وغير ذلك مما هو مبثوثٌ في شبكة المعلومات في المواقع المختصة بالقراءات القرآنية. وأما (فيض الآلاء) فقد اكتفى النحاس فيه بذكر ما ورد عن ورشٍ بخلف، دون تعليلٍ للتقديم، وكانت رسالته هذه قصيرةً موجهةً للطلاب الذين يقرأون برواية ورش.

٣- رسالة ابن يالوشة في الأوجه المقدمة، وهي مطبوعة بآخر كتاب (النجوم الطوالع)للمارغني، ولم يستوعب المؤلف جميع الأوجه المقدمة في الأداء، وعلل ذلك بقوله: «ولكن سيِّدي علي النوري في كتابه المسمى: (غيث النفع) لم ينص على الوجه المقدم في الأداء في كثير من المواضع، ولهذا سألني بعضُ الإخوانِ أن أجمعَ لهم مسائلَ خلافِ الروايةِ، وأنصَّ على المقدَّمِ في الأداءِ، تاركاً لما نصَّ عليه الشيخُ في كتابِهِ المذكورِ»[(٣)].

٤- (الأوجهُ المقدمةُ أداءً في القراءاتِ السبعِ وتوجيهاتُها الصوتِيَّةُ)، للباحث تقي الدين عبد الباسط التميمي، وهي أطروحته التي نال بها درجة الدكتوراة.

(١) ينظر على سبيل المثال: الرسالة الغراء ص: ٦١.

(٢) الرسالة الغراء ص ٨١.

(٣) رسالة ابن يالوشة ص: ٢١١.

وهي مقصورةٌ أيضاً على القراءات السبع دون العشر، مع التوجيهات الصوتية دون مستويات اللغة الأخرى، كالنحو، والدلالة، وغيرها.

منهجية البحث:

اتَّبَعْنَا في البحثِ المنهجَ الاستقرائيَّ؛ حيث قمنا باستقصاء جميع الأمور المختلف فيها في القراءات الثلاث المتممة للعشرة، من طريق الدُّرَّة المضية وأصلها كتاب (تحبير التيسير). واعتمدنا كذلك على منهج تحليل المضمون، وهو أحدُ أشكالِ المنهجِ الوصفيِّ؛ وذلك بذكر ما يتعلق بالخلاف المنقول عن كل قراءةٍ من القراءاتِ الثلاثِ، وصولاً إلى المقدم منها في الأداء، مع ذكر توجيهه.

وقد جاء هذا البحث في **مقدمةٍ، وخمسة عشر مبحثاً، وخاتمةٍ**، على النحو الآتي:

المبحث الأول: الاستعاذة

وفيه ثلاثُة مطالب:

المطلب الأول: وصل التعوذ بالبسملة بأول السورة

قد تقرر في علوم التجويد والقراءات أن للقارئ عند بداية القراءة من أول السورة أربعةَ أوجهٍ، تأتي لكلِّ القراء[(١)]:

الأول: فَصْل الاستعاذة عن البسملة عن أول السورة، بالوقف على كلٍّ منها.

الثاني: الوقف على الاستعاذة ووصل البسملة بأول السورة.

الثالث: وصل الاستعاذة بالبسملة والوقف عليها، ثم البدء بأول السورة.

الرابع: وصله الاستعاذة بالبسملة بأول السورة.

وقد اختلف العلماء في الوجه المقدم في الأداء في هذه المسألة؛ فظاهر كلام الدانيِّ أن الأولى وصل الاستعاذة بالبسملة أولى؛ قال في المكتفى: «الوقف على آخر التعوذ

(١) غيث النفع ص: ٣٢-٣٣. غاية المريد ص: ٤٨.

تام، وعلى آخر التسمية أتم»[(١)]. وذكر ابن الباذش أنَّ القارئ مخيَّرٌ بين وصل الاستعاذة بالبسملة والوقف عليها، ورجَّحَ الوقفَ لمن مذهَبُهُ الترتيلُ فقال: «ولك أن تصلها بالتسمية في نَفَس واحد، وهو أتمُّ؛ لأنك تكمل الاستفتاح، ولك أن تسكت عليها ولا تصلها بالتسمية، وذلك أشبه بمذهب أهل الترتيل»[(٢)]. ونصَّ الصفاقسيُّ على أنَّ أَحْسَنَهَا هو الوقفُ على كلٍّ من الاستعاذة والبسملة[(٣)].

والذي يميل إليه الباحثان أن المقدَّمَ في الأداءِ هو الوقفُ على كلٍّ من الاستعاذة والبسملة ؛ لما يأتي:

١ – حديث أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها حينما سُئِلَتْ عَنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ الله ﷺ ، فَقَالَتْ: «كَانَ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾»[(٤)]. ويقاس فصل الاستعاذة عن البسملة على ذلك.

٢ – نصَّ علماءُ الوقف والابتداء – ومنهم الداني نفسه– على أن الوقف على كلٍّ منهما تامٌّ، وما كان كذلك فالوقف عليه أولى، ولا يضرُّ في ذلك كون الوقف على البسملة أتمَّ من الوقف على الاستعاذة.

٣ – يَرِدُ على قول الدانيِّ أن الأولى هو الفصل بين ما هو قرآن وما ليس بقرآن، والتعوُّذُ ليس من القرآن باتفاق، بل إن الأشمونيَّ أَوْجَبَ قطعَ الاستعاذةِ عن البسملةِ؛ لأنها ليست من القرآنِ[(٥)].

---

(١) المكتفى ص: ١٧. ويُنْظَر: النشر ١/ ٢٥٧.

(٢) الإقناع ص: ٥١.

(٣) غيث النفع ص: ٣٢.

(٤) أخرجه : أبو داود في السنن: كتاب الحروف والقراءات، الحديث رقم: (٤٠٠١). والترمذي في السنن: كتاب أبواب القراءات، باب في فاتحة الكتاب، الحديث رقم: (٢٩٢٧). وأحمد في المسند ٦/ ٣٠٢، الحديث رقم: (٢٦٦٢٥). وإسناده صحيح.

(٥) منار الهدى ص: ٦٧.

المطلب الثاني: وصل التعوذ بأول سورة براءة

إذا افتتح القارئ سورةَ براءة فله وجهان فقط:

الأول: قطع الاستعاذة عن أول السورة.

الثاني: وصل الاستعاذة بأول السورة.

والمقدم أداءً هو الأول؛ لما تقدم في المسألة السابقة.

المطلب الثالث: إخفاء التعوذ أو الجهر به.

اختلف العلماءُ في المواطنِ التي يُجهر فيها بالتعوذ، والمواطن التي يسرُّ فيها به[(١)].

والمختار الذي يطمئنُّ إليه الباحثان في ذلك أن لجميع القراء العشرة التفصيل؛ فيستحب الإسرارُ بها في مواطن، والجهرُ بها في مواطن أخرى، فأما مواطن الإخفاء فهي:

١. إذا كان القارئ يقرأ سرّاً، سواءٌ أكان منفرداً أم في مجلس.

٢. إذا كان خالياً، سواءٌ أقرأ سرّاً أم جهراً.

٣. إذا كان في الصلاة، سواءٌ أكانت الصلاة سريةً أم جهريةً.

٤. إذا كان يقرأ وسط جماعة يتدارسون القرآن؛ كأن يكون في مقرأة ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة.

وما عدا هذه المواطن يستحب الجهر بها[(٢)].

المطلب الرابع: المختار في صيغتها

ذكر علماء القراءات صيغاً عدةً للتعوُّذ. وذكروا أن المختار منها هو لفظ «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»؛ لموافته لما جاء في سورة النحل في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨][(٣)].

---

(١) يُنْظَر: جامع البيان ص: ٣٩١. الكامل ص: ٤٧٣. النشر ١/ ٢٥٢. شرح النويري ١/ ٢٨٢.

(٢) البدور الزاهرة ص: ١٢. الوافي ص: ٤٤. غاية المريد ص: ٤٥. الإضاءة ص: ٧-٨.

(٣) يُنْظَر: النشر ١/ ٢٤٣. شرح ابن الناظم ص: ٤٤. الهادي ١/ ١١٧. غيث النفع ص: ٣١. هداية القاري ٢/ ٥٥٥. البدور الزاهرة ص: ١٢.

المبحث الثاني: البسملة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المقدم ليعقوب من الأوجه الثلاثة بين السورتين

ليعقوب بين السورتين ثلاثة أوجهٍ: البسملة، ثم السكت والوصل بلا بسملة(١).

والوجه المقدم في الأداء هو السكت، يليه الوصل، يليه البسملة؛ وذلك تبعاً لأصله؛ أبي عمرو البصريِّ(٢).

المطلب الثاني: وصل السورتين على وجه البسملة

قرأ أبو جعفر، ويعقوب في أحد أوجهه الثلاثة، بإثبات البسملة بين السورتين، فيكون لهما ثلاثة أوجهٍ(٣):

الأول: قطع آخر السورة عن البسملة، وقطع البسملة عن أول السورة.

الثاني: قطع آخر السورة عن البسملة، ووصل البسملة بأول السورة .

الثالث: وصل آخر السورة بالبسملة بأول السورة.

وقد نصَّ الجعبري على أن أفضل الأوجه الثلاثة هو الوجه الثاني؛ لإشعاره بتبرك الابتداء، أو لكونها من أول السورة(٤). ويضعف قولَه -رحمه الله- أمورٌ:

الأول: لا يُسَلَّمُ كونُ البسملة بين السورتين للتبرك، ولو سُلِّمَ أنها للتبرك فإنما يأتي لمن لهم الأوجه الثلاثة بين السور؛ وهم: ورش، أبو عمرو، وابن عامر،

(١) يُنْظَر: شرح السمنودي ص: ٣٩. شرح الزبيدي ص: ١٢١ للمحقق.

(٢) يُنْظَر: النشر ١/ ٢٦٠. سراج القارئ المبتدي ص: ٢٩.

(٣) يُنْظَر: النشر ١/ ٢٥٩، ٢٦٧. شرح النويري ١/ ٢٩٠. شرح السمنودي ص: ٣٨. شرح الزبيدي ص: ١٢٠-١٢١. الهادي ١/ ١٢٤.

(٤) كنز المعاني ٢/ ١٩٤-١٩٥. ويُنْظَر: النشر ٢/ ٤٣٧.

ويعقوب[١]. وأما الذين يبسملون وجهاً واحداً؛ وهم: قالون، وابن كثير، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر، فالبسملة عندهم واجبةٌ.

الثاني: لو سُلِّمَ أيضاً أنها للتبرك فالتبرك حاصلٌ سواءٌ وُصِلَتِ البسملةُ بالسورة أو وُقِف عليها.

الثالث: تعليله الثاني بأن البسملة من أول السورة هو قولٌ فقهيٌّ محضٌ[٢]، ولا مستند له، ولا قائل به من أهلِ علمِ عدِّ الآي؛ لأنهم أجمعوا على أن البسملة ليست آيةً ولا جزءاً من آية في غير الفاتحة والنمل[٣].

الرابع: علل الجعبريُّ نفسُه وجهَ الوقفِ على البسملةِ بأن الوقفَ عليها وقفٌ تامٌّ[٤]، وهذا يرجح الوقف عليها؛ لما تقرر في علم الوقف والابتداء من أن الوقوف على ما كان تامّاً أفضل من الوصل[٥].

وبناءً عليه فالذي يُقَدَّمُ في الأداءِ هو الوجهُ الأوَّلُ من الأوجهِ الثلاثةِ المذكورةِ آنفاً، يليه الثاني، ثم الثالث، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: الأربع الزهر

اختار بعضُ أهلِ الأداءِ لمن يصلون السورة بالسورة- ومنهم خلفٌ، ويعقوب في أحد أوجهه الثلاثة- السكتَ بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والمطففين، وبين الفجر والبلد، وبين والعصر والهمزة، وهي المعروفة بالأربع الزهر، وكذا اختاروا لمن يقرأون بالسكت بين السورتين البسملة في الأربع الزهر أيضاً[٦].

---

(١) يُنْظَر: النشر ١/ ٢٥٩. تحبير التيسير ص: ١٨٤. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٦٠.

(٢) ذهب الشافعية في قول لهم إلى أن البسملة جزءٌ من الآية الأولى من كلِّ سورة، وفي قول آخر إلى أنها آية كاملة من أول كل سورة. [يُنْظَر: نهاية المطلب ٢/ ١٣٧. فتح العزيز ٣/ ٣١٦. المجموع ٣/ ٣٣٣].

(٣) يُنْظَر: البيان في عد آي القرآن ص: ٣٧-٦٦.

(٤) كنز المعاني ٢/ ١٩٤.

(٥) يُنْظَر: الإضاءة ص: ٤٢. معلم التجويد ص: ١٢٥.

(٦) جامع البيان ص: ٤٠١. النشر ١/ ٢٦١. شرح النويري ١/ ٢٩٣. شرح الزبيدي ص: ١٢١ للمحقق. الهادي ١/ ١٢٥.

والمقدم في الأداء هو عدمُ التفرقةِ بين الأربعِ الزهرِ وغيرِها، وهو مذهبُ المحققين من علماء القراءات[١].

المطلب الرابع: الوجه المقدم في الأداء بين الأنفال وبراءة

يجوز بين الأنفال وبراءة لجميع القراء ثلاثة أوجه : القطع، والسكت، والوصل[٢].

والوجه المقدم في الأداء هو: القطع؛ لأنه يأتي لكلِّ القرَّاء من جميع الطرق، بخلاف السكت والوصل؛ فإنهما يمتنعان من بعض الطرق[٣].

(١) النشر ١/ ٢٦٢. شرح النويري ١/ ٢٩٣. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٦١. البدور الزاهرة ص: ١٤. إرشاد المريد ص: ٢٧.

(٢) النشر ١/ ٢٦٩. شرح النويري ١/ ٢٩٨. هداية القاري ٢/ ٥٦٩. البدور الزاهرة ص: ١٥.

(٣) يُنْظَر: الروض النضير ص: ٤١٥.

المبحث الثالث : الإدغام الكبير

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المواضع المختلف فيها عن رويس

جمع ابْن الْجَزَرِيِّ المواضع التي فيها خلفٌ في الإدغام الكبير عن رويسٍ في قوله:

.... جَعَلْ خُلْفُ ذَا وِلا

بِنَحْلٍ قِبَلْ مَعْ أَنَّهُ النَّجْمِ مَعْ ذَهَبْ كِتَابَ بِأَيْدِيْهِمْ وَبِالْحَقِّ أَوَّلا[1]

وتفصيل ذلك أنه اختلف عن رويس في إدغام ما يأتي:

١ - اللام في اللام، وذلك في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم﴾ في سورة النحل، في مواضعها الثمانية[2]. كما ورد الخلف عنه في قوله تعالى: ﴿لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا﴾ [النمل: ٣٧].

٢ - الهاء في الهاء، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ﴾، في سورة النجم، في مواضعها الأربعة[3].

٣ - الباء في الباء، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة:٢٠]، و﴿ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩] ، و﴿ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ١٧٦][4].

وهذه المواضع المذكورة لرويس هي من باب الإدغام الكبير.

وتوجيه الإدغام أن اللسان يرتفع بالمدغم دفعة واحدة، وفي ذلك تخفيف من العبء بحركة اللسان عن حركتين في حرفين اثنين[5]، يقول ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «ووجهه

---

(١) الدُّرَّة المضية ص: ١٤، البيتان: (١٤، ١٥).

(٢) في الآيات: [٧٢] موضعان، [٧٨]، [٨٠] موضعان، [٨١] ثلاثة مواضع. ويُنْظَر: البدور الزاهرة: ١٨١، و١٨٢، و٢٣٧، و٣٠٨، و٢٧، و٣٧، ٤٤.

(٣) في الآيات: [٤٣]، [٤٤]، [٤٨]، [٤٩].

(٤) ويترتب على هذا الحرف الإدغام مع المد اللازم، إذ ليس له إلا الإشباع فقط، مثل: دابّة، وليس له الأوجه الثلاثة التي تجوز للسوسي، وهي القصر والتوسط والمد، ولا يجوز الإشارة إلى حركة الباء لرويس، بل لا بد عنده من الإدغام. [يُنْظَر: التيسير ص: ١٥٠. البدور الزاهرة ص: ٣٦٨. فريدة الدهر ٤/ ٢٣٥].

(٥) يُنْظَر: جهد المقل ص: ٦٩. ضاد العربية ص: ٢٤. علم التجويد ص: ٩١.

طلب التخفيف، قال أبو عمرو بن العلاء: الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها، ولا يحسنون غيره» [(١)].

والمقدَّمُ في الأداءِ هو الإظهارُ؛ لأنه هو الأصلُ؛ لعدم احتياجه إلى سببٍ، والإدغامُ فَرْعُهُ؛ لاحتياجه إلى سبب[(٢)]. ولأن الأصل العام عند رويس هو الإظهارُ.

المطلب الثاني: الروم أو الإشمام في تأمنَّا ليعقوبَ وخلفٍ

يجوز ليعقوبَ وخلفٍ في كلمة «تأمنا» في قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف:١١] وجهان: الرومِ والإشمام، كما هو الأمر بالنسبة للقراء السبعة [(٣)].

والوجه المقدم في الأداء هو الروم، قال الدانيُّ: «وحقيقة الإشمام أن يشار إلى النون بالحركة لا بالعضو، فيكون ذلك إخفاءً لا إدغاماً صحيحاً؛ لأن الحركة لا تسكن رأسا؛ بل يضعف الصوت بها، فيفصل بين المدغم والمدغم فيه لذلك، وهذا قول عامة أئمتنا، وهو الصواب؛ لتأكيد دلالته، وصحته في القياس» [(٤)].

ومما يدلُّ على تقديمه أيضاً قياسه على الإدغام الكبير للسوسيِّ، قال الشاطبيُّ:

وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَّقَ مَفْصِلا[(٥)]

ويدلُّ عليه أيضاً أن الروم يقدم على الإشمام عند الوقف كما سيأتي تفصيله.

وأما أبو جعفر فليس له في ﴿تَأْمَنَّا﴾ سوى الإدغام المحض[(٦)].

---

(١) النشر ٢/ ٢٧٥.

(٢) يُنْظَر: الإضاءة ص: ١١. هداية القاري ١/ ٢٣١.

(٣) يُنْظَر: إبراز المعاني ص: ١٠٠. تحبير التيسير ص: ٤١٢. إتحاف فضلاء البشر ص: ٣٧.

(٤) التيسير ص: ١٢٧-١٢٨.

(٥) الشاطبية ص: ١٣، البيت رقم: (١٥٦).

(٦) ينظر: تحبير التيسير ص: ٤١٢. إتحاف فضلاء البشر ص: ٣٧.

المبحث الرابع: المد والقصر

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مقدار المد المتصل لأبي جعفر ويعقوب.

قال ابْنُ الْجَزَرِيِّ في الدُّرَّة:

وَمَدَّهُمُ وَسِّطْ..... .....[١]

وقال في الطيبة:

إِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ طَـوَّلاَ جُدْ فِدْ وَمِزْ خُلْفاً وَعَنْ بَاقِي الْمَلاَ

وَسِّطْ، وَقِيلَ دُونَهُمْ نَلْ ثُمَّ كَلْ رَوَى فَبَاقِيهِمْ.....[٢]

ويتحصل مما ذكر أن لخَلَفٍ في المتصل وجهاً واحداً؛ هو التوسط (أي: أربع حركات). وأما أبو جعفر ويعقوب فقد اختلف عنهما بين التوسط، وفويق القصر (أي: ثلاث حركات).

والذي استقر عليه العمل الأخذ لجميع القراء في المتصل بمرتبتين؛ طولى (أي: ست حركات) لورش وحمزة، ووسطى (أي: أربع حركات) لغيرهم[٣]. قال المارغني: «وذهب أكثر المحققين إلى أنه مرتبتان: إشباع لورش وحمزة مقدار ثلاث ألفات، وتوسط للباقين مقدار ألفين، وذلك للمتصل»[٤].

فقياساً على ما ترجحت القراءة به للرواة الذين لهم التوسط وفويق القصر من السبعة يترجح تقديم التوسط على فويق القصر لأبي جعفر ويعقوب. والله تعالى أعلم.

---

(١) الدُّرَّة المضية ص: ١٥، البيت رقم: (٢٢).

(٢) طيبة النشر ص: ٤٢، البيتان: (١٦٢، ١٦٣).

(٣) يُنْظَر: إبراز المعاني ص: ١١٤. سراج القارئ المبتدي ص: ٥٠. غيث النفع ص: ٤٩. مختصر بلوغ الأمنية ص: ٢٣. الوافي ص: ٧٣. البدور الزاهرة ص: ١٧.

(٤) النجوم الطوالع ص: ٤٤.

المطلب الثاني: «عين» في: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾

يجوز لجميع القراء في «عين» في قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، وقوله تعالى: ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢] وجهان[(١)]:

الأول: الإشباع؛ أي مدُّها بمقدار ستِّ حركاتٍ.

الثاني: التوسط؛ أي مدُّها بمقدار أربعِ حركاتٍ.

قال الشاطبي رحمه الله:

..... وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فُضِّلاَ[(٢)]

وسبب الخلاف هو انفتاح ما قبل الياء؛ فلم يَقْوَ المدُّ قُوَّتَهُ في الياء؛ لانكسار ما قبلها، والطول لاجتماع الساكنين مع أن الثاني ليس بعارض، بخلاف سكون الوقف[(٣)]. قال عبدُ الوهابِ القرطبيُّ: «وقال قوم العين تمد للفصل بين الساكنين، وليس حكمها عندي ذلك؛ لأن الياء وإن سكنت فيها ليست حرف مد؛ لأن قبلها فتحة، ولكن الياء ساكنة، والنون وإن كانت ساكنةً فهي خفيفةٌ خارجةٌ من الخيشوم؛ لأن بعدها صاداً، فالسكون يخفى بخفائها، فيحدث بسبب السكون أدنى مدٍّ لا يساوي المد في: (طا ها)، ولا المد في (ميم)، وفي (كاف)، وفي (صاد)؛ وإنما هو كالصُّوَيْتِ الواصل بين العين والميم المشددة، في قوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ في النساء [٥٨] قي قراءة من أسكن العين، ولكن هاهنا بسبب لين الياء والغنة في النون الساكنة يصير المد شبيهاً بالمد الحادث بسبب الغنة في ﴿مَن يَهۡدِ﴾ في الأعراف [١٧٨]، وما أشبهه، وكذلك ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾»[(٤)].

---

(١) يُنْظَر: سراج القارئ المبتدي ص: ٦٠. إرشاد المريد ص: ٥٠. الوافي ص: ٨١.

(٢) الشاطبية ص: ١٥، البيت رقم: (١٧٧).

(٣) يُنْظَر: إبراز المعاني ص: ١٢٢. رسالة ابن يالوشة، ص: ٢١٧. علم التجويد ص: ١٥٢.

(٤) الموضح ص: ٩٨.

وقد وجه الدانيُّ المد والقصر بقوله: «ومنهم من يبالغ في إشباع العين... لانفتاح ما قبلها، ومنهم من لا يبالغ إشباع مدها لأجل الساكنين، والمذهبان جيدان صحيحان»[(١)].

والوجه المقدم أداءً هو الإشباع[(٢)]، وعليه جل أهل الأداء كما يشير الضباع؛ لأنه قياس مذهب القراء في الفصل بين الساكنين، ولأن فيه مجانسةً لما جاوره من المدود[(٣)]، وفي ذلك يقول الجمزوريُّ: «الإشباع أفضل من التوسط؛ لأجل الساكنين. ووجه التوسط لفتح ما قبل الحرف، فَحَصَلَ الفَرْقُ بين ما وَلِيَتْهُ حَرَكَتُهُ المجانِسَةُ لَهُ، وَمَا لَمْ تَلِهِ، بجعل المزية للأول؛ لأنه قياس مذهبهم في الفصل بين الساكنين؛ لما فيه من المجانسة لما جاوره من المدود»[(٤)].

المطلب الثالث: الكلمات التي فيها مدٌّ تغير سببه

وقبل ذكر الأمور التي اختلف فيها لا بد من تقريرِ قاعدةٍ؛ وهي أن علماء القراءات اتفقوا على أنه إذا تغير سبب المد؛ وهو إما الهمز وإما السكون، جاز فيه المد؛ لعدم الاعتداد بالعارض ومراعاة الأصل، والقصر؛ اعتداداً بما عرض من التغيير[(٥)].

قال الدانيُّ:«وإن شئت مكَّنت الألف قبلها وإن شئت قصرتها، والتمكين أقيس، وذلك نحو ﴿نِسَآؤُكُمْ﴾»[(٦)].

---

(١) التحديد ص: ١٢٥.

(٢) يُنْظَر: غيث النفع ص: ٣٨٠. النجوم الطوالع ص: ٥٥ و٢١٧.

(٣) يُنْظَر: إرشاد المريد ص: ٥١. مختصر بلوغ الأمنية ص: ٣٧.

(٤) الفتح الرحماني ص: ٥٨.

(٥) يُنْظَر: إبراز المعاني ص: ١٤٣. النشر ١/ ٣٥٤. شرح النويري ١/ ٤١٠. الوافي ص: ٧٧. هداية القاري ٢/ ٥٧٠.

(٦) التيسير ص: ٤٠.

وقال الشاطبيُّ:

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْـزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلا[1]

وقال أبو شامة: «والأقيس عندهم المدُّ، وتركُ الاعتدادِ بالعارضِ»[2].

وقال المارغنيُّ: «ويقدم الطويل في ذلك، وبهما قرأت على شيخنا، مع تقديم الطويل، وكذلك أقرئ»[3].

والتحقيق عند ابْنُ الْجَزَرِيِّ التفصيلُ في ذلك بين ما تغيّر سببه وزال أثره فالقصر هو الأرجح، وبين ما تغيّر سببه، وبقي أثرٌ يدلُّ عليه، فالمد هو الأرجح؛ ترجيحاً للموجود على المعدوم، وهو ما نص عليه في الطيبة بقوله:

وَالْمَدُّ أَوْلَى إِنْ تَغَيَّرَ السَّبَبْ وَبَقِيَ الْأَثَرُ، أَوْ فَاقْصُرْ أَحَبْ[4]

وهذا الذي حققه ابْنُ الْجَزَرِيِّ هو المعتمد عند الباحثيْن، وعليه التفريع فيما سيأتي من الأمور المندرجة تحت هذه القاعدة؛ وهي:

أولاً : ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ في آل عمران ليعقوبَ وخلفٍ

الأصل أن تمد حروف الهجاء التي لفظها ثلاثة أحرف أوسطها حرف مدٍّ ولين مدّاً مشبعاً (أي: ست حركات)، قال الشاطبيُّ:

وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعاً .....[5]

وإذا عرض للساكن تحريك، نحو: ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] فإن الميم تفتح، وتحذف همزة الوصل للجميع ما عدا أبا جعفر؛ لأنه يسكت على الحروف المقطعة في فواتح السور. ومثلها: ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ﴾ [العنكبوت: ١، ٢] في رواية ورش؛ لكونه

(١) الشاطبية ص: ١٧، البيت رقم: (٢٠٨).

(٢) يُنْظَر: إبراز المعاني ص: ١٢٢.

(٣) النجوم الطوالع ص: ٥٥.

(٤) طيبة النشر ص: ٤٣، البيت رقم: (١٧٤).

(٥) الشاطبية ص: ١٥، البيت رقم: (١٧٧).

ينقل فتحه همزة الاستفهام إلى الميم، ومثله حمزة إن وقف، فيجوز المد؛ نظراً إلى الساكن الأصلي، وعدم الاعتداد بالعارض؛ لأن هذه الحركة حدثت لالتقاء الساكنين، والحركة الحادثة لالتقاء الساكنين غير معتدٍّ بها، فيكون وجودها كعدمه، ويجوز القصر؛ نظراً إلى الحركة العارضة؛ وهي هنا الفتحة، ومعاملتها معاملة الحركة الأصلية(١). قال الدانيُّ: «ومن أهل الأداء من يشبع مد الميم... على تقدير سكونها، ومنهم من لا يشبع مدها؛ اعتداداً بالعارض» (٢).

وقد اختُلف في المقدم من الوجهين هنا؛ فرجح جماعةٌ من الأئمة؛ كأبي عمرو الدانيِّ، وابن شريح، المدَّ على القصرِ، وحجتهم أَنَّ مَنْ مَدَّ عَامَلَ الأَصْلَ، وَمَنْ قَصَرَ عَامَلَ اللَّفْظَ. وَمُعَامَلَةُ الأَصْلِ أَوْجَهُ وَأَقْيَسُ (٣).

ورجَّح ابنُ غلبون القصر على المد بقوله: «وكلا القولين حسن، غير أني بغير مدٍّ قرأتُ فيهما» (٤). وتبعه في ذلك الصفاقسيُّ فقال: «وإنما قدمنا القصر لأن ابن غلبون في التذكرة رجَّحه، ولم يقرأ بسواه؛ من أجل أن الساكن ذهب معها بالحركة» (٥).

والذي يميل إليه الباحثان أن المقدم في الأداء هو القصر؛عملاً بالقاعدة المتقدمة.

ثانياً: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿كَآئِن﴾ لأبي جعفر

قرأ أبو جعفر بتسهيل الهمز من لفظ ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ حيث ورد(٦)، ويتفرع عن هذا هذا أنه يجوز له حينئذ المد والقصر؛ غير أن المقدم له في هذه الحالة هو المدُّ؛ لبقاء أثر

(١) يُنْظَر: الإقناع ص: ٢٣٦. الموضح ١/ ١٠٠. شرح النويري ١/ ٤١٤. إرشاد المريد ص: ٥٠. مختصر بلوغ الأمنية ص: ٣٧. الوافي ص: ٨٠.

(٢) التحديد ص: ١٢٥.

(٣) يُنْظَر: جامع البيان ص: ٥٠٥. الكافي ص: ٤٢. النشر ١/ ٣٥٤.

(٤) التذكرة ١/ ٧٠-٧١.

(٥) غيث النفع ص: ١٣١.

(٦) ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم في (٤٣) موضعاً، أولها: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠].

سبب المد؛ وهو هنا الهمزة، وكذا قرأ أبو جعفر بتسهيل الهمزة من لفظ ﴿كآئن﴾ في مواضعها السبعة[(١)]، والمقدم فيها المد أيضاً؛ لما تقدم.

ثالثاً: المقدم في ﴿ٱلَّـَٔى﴾ لأبي جعفر

وردت كلمة ﴿ٱلَّـَٔى﴾ في القرآن الكريم في أربعة مواضع[(٢)]، وقد قرأها أبو جعفر وصلاً تسهيل الهمزة بين بين مع المد والقصر[(٣)]، والمقدم له المد كما تقدم.

وأما وقفا فله ثلاثة أوجه: تسهيل الهمزة بالروم مع المد والقصر، وإبدالها ياء ساكنة مع المد المشبع للساكنين[(٤)]، وعلى هذا الوجه يجتمع حرفان متماثلان في كلمتين: الأول ساكن، والثاني متحرك. والقاعدة تقتضي وجوب إدغام الأول في الثاني. كما أن (اللاي) لغةٌ في (اللاء)، وهي لغةُ قريشٍ، فعلى هذا يجب الإدغام، وهو من باب الإدغام الصغير[(٥)]. وللإدغام توجيهٌ آخرُ؛ وهو أنه جاء طرداً للباب[(٦)]. وأما ترك الإدغام فلعدم توالي الإعلال على الكلمة[(٧)]؛ وذلك أن أصل أصل «اللائي» بياءٍ ساكنةٍ بعد الهمزة، والإبدال والتسكين عارضان، فلم يعتد بهما، فعُومِلَتِ الْهَمْزَةُ وهي مبدلةٌ معاملتها وهي محققةٌ ظاهرةٌ؛ لأنها في النية والمراد والتقدير، وإذا كانت كذلك لم تدغم[(٨)].

والوجه المقدم في الأداء وقفاً -فيما يرى الباحثان-هو إبدال الهمزة ياءً؛ لأنَّ الإسكانَ أصلُ الوقفِ، كما قال الشاطبيُّ:

---

(١) [آل عمران: ١٤٦]، [يوسف: ١٠٥]، [الحج: ٤٥، ٤٨]، [العنكبوت: ٦٠]، [محمد: ١٣]، [الطلاق: ٨].

(٢) [الأحزاب:٤]، [المجادلة: ٢]، [الطلاق: ٤] موضعان.

(٣) يُنْظَر: النشر ١/ ٤٠٤ . إتحاف فضلاء البشر ص: ٤٥١.

(٤) يُنْظَر: جامع البيان ص: ١٤٨٧. شرح الزبيدي ص: ١٦٣، للمحقق.

(٥) يُنْظَر: الكشف ٢/ ٢٩٧. النشر ١/ ٢٨٥. مختصر بلوغ الأمنية ص: ٢٠.

(٦) الحجة للفارسي ٦/ ٣١٣. الموضح ٣/ ١٠٢٣. غيث النفع ص: ٥٩٠. الفتح الرحماني ص: ٤٩.

(٧) يُنْظَر: إتحاف فضلاء البشر ص: ٣٣.

(٨) يُنْظَر: مختصر بلوغ الأمنية ص: ٢٠.

وَالِاسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ وَهْوَ اشْتِقَاقُهُ مِنَ الْوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزَّلاَ[١]

ولا يتأتى الوقف بالإسكان على الهمزة المسهلة، ولذا فإنها تقلب عند الوقف ياءً ساكنة[٢]، ويليه التسهيل مع المدِّ؛ تفريعاً على القاعدة المذكورة، يليه التسهيل مع القصر.

رابعاً: ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ لابن وردان

قرأ ابن وردان ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ في مواضعها الستة[٣] بنقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها، قبلها، وحذف الهمزة[٤]، فتصير اللام متحركة بحركة عارضة، فيجوز حينئذ الإشباع؛ عملاً بالأصل، ويجوز القصر اعتداداً بعارض التحريك، والمقدم منهما على ما سبق تقريره هو القصر؛ لتغير سبب المد وزوال الأثر.

(١) الشاطبية ص: ٣٠، البيت رقم: (٣٦٥).

(٢) النشر ١/ ٤٠٨.

(٣) [البقرة: ٧١]، [البقرة: ١٨٧]، [النساء: ١٨]، [الأنفال: ٦٦]، [يوسف: ٥١]، [الجن: ٩].

(٤) يُنْظَر: النشر ١/ ٤١٠. إتحاف فضلاء البشر ص: ٨٤.

المبحث الخامس: هاء الكناية

من المعلوم أن أحكام هاء الضمير تتردد بين الإشباع والقصر والإسكان[١]، وتوجيه هذه الأمور الثلاثة عند علماء العربية أن الإشباع لكونها بعد حركة، والاختلاس على الأصل؛ لأنها بعد ساكن للجزم، والإسكان بالنظر إلى حلول الهاء محل المحذوف وحقه الإسكان حتى لو لم يكن معتلاً، أو إجراء الوصل مجرى الوقف[٢].

غير أن الدرس الصوتي الحديث يعتبر تغيير البنى المقطعية؛ فقد يكون المقطع القصير مفتوحاً ليغدو مقطعاً طويلاً مفتوحاً في عملية الوصل، فقصر هاء الكناية أو مدها يؤثر دون شك في نوع المقطع الذي تنتهي به الكلمة، ففي القصر يكون المقطع قصيراً مفتوحاً، وعند مدها يكون المقطع الأخير من الكلمة طويلاً مفتوحاً، والصيغتان واردتان في العربية[٣].

والذي يتعلق بموضوع هذا البحث أنه قد اختلف عن ابن جمَّازٍ في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾[النور: ٥٢] بين الإشباع وبين القصر. ونصَّ على ذلك العلامة المتولي في قوله: «وسكن هاء (وَيَتَّقْهِ) ابن وردان، وكسرها يعقوب من غير صلة، وكذا ابن جماز على ما في بعض نسخ الدُّرَّة، ومع الصلة على ما في بعضها، والوجهان صحيحان» [٤].

في حين نصَّ الشيخ عبد الفتاح القاضي على أن المقروء به لابن جماز من طريق الدُّرَّة وأصلها هو الإشباع فقط، وأما القصر فليس من طريقهما[٥]. وبنى القاضي

(١) يُنْظَر: الوافي ص: ٦٩.
(٢) يُنْظَر: نفسه ص: ٤٦.
(٣) يُنْظَر: القراءات القرآنية ص: ٨٤، و١٨٧، و٢٦٩.
(٤) الوجوه المسفرة ص: ١١٩. ويُنْظَر: شرح السمنودي ص: ٤٨.
(٥) البدور الزاهرة ص: ٢٢٤. ويُنْظَر: شرح الزبيدي ص: ١٣٧.

كلامه على أن ما النسخ الصحيحة من الدُّرَّة هو:

كَيَتَّقْهِ وَامْدُدْ جُدْ ....[١]

وأما تصحيح المتولي للقصر فبناءً على نسخ أخرى من الدُّرَّة جاء النص فيها:

ويَتَّقْهِ جُدْ حُزْ ....[٢]

فإذا اعتُمد الخلاف عن ابن جمازٍ في هذا الموضع فالذي ينبغي أن يكون مقدماً في الأداء هو الإشباع؛ لكونه أقوى في النقل، وجرياً على القاعدة العامة بوصل كلِّ هاءٍ متحركةٍ واقعةٍ بين متحركين[٣].

(١) الدُّرَّة المضية ص: ١٥، البيت رقم: (١٩).

(٢) الوجوه المسفرة ص: ١١٩. البدور الزاهرة ص: ٢٢٤.

(٣) إتحاف فضلاء البشر ص: ٤٩. الوافي ص: ٦٨.

المبحث السادس: الهمزتين من كلمة ومن كلمتين

وفيه ثلاثةُ مطالبَ:

المطلب الأول: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ وأخواتها

إذا وقعت همزة الوصل بين لام ساكنة وهمزة استفهام؛ وذلك في ستة مواضع في القرآن الكريم لسائر القراء، وهي: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]، و﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ [يونس: ٥١، ٩١]، و ﴿ءَآللَّهُ﴾ [يونس: ٥٩]، [النمل: ٥٩]، وموضع سابع لأبي عمرو وأبي جعفر«﴿بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١]، كان في همزة الوصل وجهان:

١ – الإبدال حرف مد مشبعاً لكل القراء؛ للفصل بين الساكنين، إلا إذا عرض تحرك اللام في: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ لنافع وابن وردان، وقد ذُكر ذلك في باب المد والقصر.

٢ – تسهيل همزة الوصل مع قصرها؛ بناءً على أن الهمزة المسهلة كالمحققة، فلا تحتاج إلى المد.

والوجه المقدم أداءً هو الأول[(١)]، قال الشاطبيُّ:

وَإِنْ هَمْزُ وَصْلٍ بَيْنَ لاَمٍ مُسَكَّنٍ وَهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ فَامْدُدْهُ مُبْدِلا

فَلِلْكُلِّ ذَا أَوْلَى، وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَهِّلُ عَنْ كُـلٍّ كَـآلانَ مُثِّلا[(٢)]

أي : أن وجه البدل أولى من وجه تسهيله بين الهمزة والألف؛ لأن التسهيل تحريك همزة الوصل، ولا وجه لتحريكها درجاً، ومن سهل همزة الوصل حذراً من التقاء الساكنين لم يمدَّ عن كل القراء؛ بناء على أن الهمزة المسهلة كالمحققة فلا تحتاج إلى المد[(٣)].

---

(١) يُنْظَر: النجوم الطوالع ص: ٦٧، ورسالة ابن يالوشة، ٢١٦.

(٢) الشاطبية ص: ١٦، البيتان: (١٩٢، ١٩٣).

(٣) يُنْظَر: إرشاد المريد ص: ٥٥.

المطلب الثاني: التسهيل أو الإبدال في ﴿أَئِمَّةَ﴾

اختلف عن نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ورويس[١] في كيفية تسهيل الهمزة الثانية من كلمة «أئمة» حيث وقعت في القرآن الكريم[٢]؛ بين جعلها بين بين، وإبدالها ياءً خالصةً[٣]. وقد اتفق على صحة الوجهين من طريق النشر والطيبة[٤]. أما من طريق الشاطبية والدُّرَّة فقد اتفق على تصحيح التسهيل بين بين، وأما الإبدال ياءً فوقع فيه نزاعٌ طويلٌ بين مجوِّزٍ ومانعٍ؛ وممن أجازه وصححه المتولي، والحسيني، والضباع[٥]، وممن منعه عبد الفتاح القاضي[٦]. وقد قيل: إن إبدالها ياءً هو مذهب النحاة؛ استناداً إلى قول الشاطبي:

وَآئِمَّةً بِالخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ وَسَهِّلْ سَمَا وَصْفاً، وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلا[٧]

و(أئمة) جمع (إمام) وأصلها: (أَأْمِمَة)، على وزن (أَفْعِلَة)، التقى ميمان فأريد إدغامهما، فنقلت حركة الميم الأولى للساكن قبلها وهو الهمزة الثانية، فأدى ذلك إلى اجتماع همزتين ثانيتهما مكسورة[٨].

فإذا أُخِذَ بالوجهين فالذي ينبغي أن يكون مقدماً في الأداء هو التسهيل بين بين؛ لحصول الاتفاق عليه، بخلاف الوجه الآخر.

---

(١) التيسير ص: ١١٧. النشر ١/ ٣٧٨. شرح النويري ١/ ٤١٨.

(٢) وقعت في خمس مواضع: [التوبة: ١٢]، [الأنبياء: ٧٣]، [القصص: ٥]، [القصص: ٤١]، [السجدة: ٢٤].

(٣) التيسير ص: ١١٧. تحبير التيسير ص: ٣٨٨. النشر ١/ ٣٧٨. شرح النويري ١/ ٤٣٦. إتحاف فضلاء البشر ص: ٧١. البدور الزاهرة ص: ١٣٤.

(٤) يُنْظَر: النشر ١/ ٣٧٨. شرح النويري ١/ ٤٣٦. شرح ابن الناظم ص: ٨٥. إتحاف فضلاء البشر ص: ٧١. الهادي ١/ ٢٠٣.

(٥) يُنْظَر: فتح المعطي ص: ٢٢. إرشاد المريد ص: ٥٦.

(٦) يُنْظَر: البدور الزاهرة ص: ١٣٣-١٣٤. الوافي ص: ٨٩.

(٧) الشاطبية ص: ١٦، البيت رقم: (١٩٩).

(٨) الحجة للفارسي ٤/ ١٦٧. الحجة لابن خالويه ص: ١٧٣. حجة القراءات لابن زنجلة ص: ٣١٥.

المطلب الثالث: الهمزة الثانية من نحو ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾

إذا التقت همزتان من كلمتين: مضمومة فمكسورة: نحو: ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٢] ، ﴿ٱلسُّوٓءُ إِنۡ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ﴿ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى﴾ [فاطر: ١٥]، ففيهما وصلاً لأبي جعفر ورويس وجهان[(١)]:

١ - تسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الياء؛ لمناسبة حركتها فقط.

٢ - إبدال الهمزة الثانية واواً خالصة مكسورة، تناسب حركتها وحركة ما قبلها.

والمقدم في الأداء هو الإبدال[(٢)]، يقول الدانيُّ: «الأول مذهب القراء، والثاني مذهب النحويين، وهو أقيس» [(٣)]، وأشار إلى ذلك الشاطبيُّ بقوله:

وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ تُبْدَلُ وَاوُهَا .....[(٤)]

والتفسير الصوتي الحديث لتحول الهمزة إلى واو خالصة هو كونها سُبِقَتْ بضمةٍ؛ فالهمزة صامتٌ حنجريٌّ وقفيٌّ تحوَّل إلى صوتٍ انزلاقيٍّ خلفيٍّ[(٥)].

(١) التيسير ص: ٣٤. إبراز المعاني ص: ١٤٥. إتحاف فضلاء البشر ص: ٧٤.

(٢) يُنْظَر: رسالة ابن يالوشة، ص: ٢١٣. فيض الألا ص: ١١. الرسالة الغراء ص: ٣٥.

(٣) التيسير ص: ٣٧.

(٤) الشاطبية ص: ١٧، البيت رقم: (٢١٢).

(٥) يُنْظَر: القراءات القرآنية ص: ٧١، و٢٥٤-٢٥٠.

المبحث السابع: الهمز المفرد

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كلمة ﴿مَوۡطِئًا﴾ لأبي جعفر

اختلف عن أبي جعفر في كلمة ﴿مَوۡطِئًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ مَوۡطِئًا﴾ [التوبة:١٢٠] بين تحقيق الهمزة، وإبدالها ياءً[(١)]. والوجهُ المقدمُ هو التَّحقيقُ؛ لأنه الأصلُ في الهمز[(٢)].

المطلب الثاني: كلمة ﴿ٱلۡمُنشِـُٔونَ﴾ لابن وردان

اختُلِفَ عن ابن وردان في كلمة ﴿ٱلۡمُنشِـُٔونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡمُنشِـُٔونَ﴾ [الواقعة: ٧٢] بين حذف الهمزة مع ضم الشين (مُنْشُونُ)؛ كأحد أوجه حمزة وقفاً، وبين الهمزة المحققة مع كسر الشين (منشئون)[(٣)]. والوجه المقدم أداءً هو حذف الهمزة؛ طرداً لبابها؛ حيث قرأ أبو جعفر كل الكلمات التي فيها همزة مضمومة بعد كسر بحذف الهمزة وضم ما قبلها؛ كأحد أوجه حمزة وقفاً[(٤)].

(١) يُنْظَر: شرح الزبيدي ص: ١٥٩. شرح السمنودي ص: ٦١. البدور الزاهرة ص: ١٤١.
(٢) الإضاءة ص: ٢٣.
(٣) يُنْظَر: شرح الزبيدي ص: ١٦١. شرح السمنودي ص: ٦٢. البدور الزاهرة ص: ٣١٣.
(٤) يُنْظَر: البدور الزاهرة ص: ٣١٣.

المبحث الثامن : نقل حركة الهمز إلى الساكن قبله

وفيه ثلاثةُ مطالبَ:

المطلب الأول: النقل في ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ عند البدء بها لأبي جعفر ويعقوب

قرأ أبو جعفر ويعقوب في قوله تعالى: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم:٥٠] بنقل حركة همزة (الأولى) إلى اللام قبلها وحذف الهمزة، مع إدغام تنوين (عاداً) في اللام[(١)]، ولهما عند البدء بـ(الأولى) ثلاثة أوجهٍ[(٢)]:

١. باللام المضمومة مع النقل (لولى).

٢. بهمزة الوصل والنقل فاللام المضمومة (الولى).

٣. برد الكلمة إلى أصلها؛ أي: بهمزَة الْوَصْل، وإسكان اللام، وَتَحْقِيق الهمزَة (الأولى).

والوجه الثالث هو المقدم في الأداء لكلِّ من قرأ بالنقل والإدغام؛ قال الدانيُّ: «وَهُوَ عِنْدِي أحسن الْوُجُوه وأقيسها»[(٣)]. وقال الشاطبيُّ:

وَأَدْغَمَ بَاقِيهِمْ وَبِالنَّقْلِ وَصْلُهُمْ وَبَدْؤُهُمُ، **وَالْبَدْءُ بِالأَصْلِ فُضِّلاَ**[(٤)]

المطلب الثاني: كلمة ﴿ٱلِٱسْمُ﴾

وهذه المسألة ليست من صميم باب النقل؛ بل تلحق به للمشابهة.

فيجوز لجميع القراء عند البدء بكلمة (الاسم) في قول الحق سبحانه: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات:١١] البدء بهمزة الوصل مفتوحةً، وكسر اللام، فنقول: (أَلِسْمُ)، ويجوز الابتداء بلام مكسورة من غير همزة وصل قبلها، فنقول: (لِسْمُ)[(٥)].

---

(١) يُنْظَر: شرح الزبيدي ص: ١٦٦، للمحقق.

(٢) يُنْظَر: التيسير ص: ٢٠٤-٢٠٥. الإقناع ص: ١٨٨. سراج القارئ المبتدي ص: ٨٣. تحبير التيسير ص: ٥٦٨. غيث النفع ص: ٥٦٢. الوافي١٠٧-١٠٨.

(٣) التيسير ص: ٢٠٥.

(٤) الشاطبية ص: ١٩، البيت قم (٢٣١).

(٥) يُنْظَر: كنز المعاني ٢/ ٤٩٣. إرشاد المريد ص: ٦٦. مختصر بلوغ الأمنية ص: ٥٤. النجوم الطوالع ص:

وقد وقع خلاف بين العلماء في المقدم من هذين الوجهين؛ فذهب الجعبريُّ إلى ترجيح الوجه الثاني؛ لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق[١]. وخالفه ابْنُ الْجَزَرِيِّ؛ فرجح البدء بالهمزة؛ لأنه الأصح في النقل والرواية، واتباعاً لرسمها في المصحف الشريف[٢].

٨١. الوافي ص: ١٠٩.

(١) كنز المعاني ٢/ ٤٩٣.

(٢) النشر ١/ ٤١٦.

المبحث التاسع: السكت على الهمز وغيره

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: السكت على الساكن قبل الهمز لإدريس

اختلف عن إدريس في مسألة السكت على الساكن قبل الهمز؛ فروى القطيعيُّ عنه عدم السكت، وروى المطوعيُّ عنه السكتَ على الساكنِ المفصولِ، نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة:٦٢]، والساكنِ الموصولِ، نحو: ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة:١٨٥]،و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩] ، ونحو: (أل)، و(شيء)[١].

ووجه السكت وإن لم يذكره ابْنُ الْجَزَرِيِّ صراحةً في الدُّرَّة حيث قال:

..... وحقق همز الوقف والسكت أهملا[٢]

إلا أنَّه نصَّ عليه في النشر بقوله: «وَرَوَى عَنْهُ الْمُطَّوِّعِيُّ السَّكْتَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ وَكَلِمَتَيْنِ عُمُومًا، نَصَّ عَلَيْهِ فِي (الْمُبْهِجِ)[٣] »[٤]. والمبهج هو أحد طريقين لإدريس في الدُّرَّة وأصلها (تحبير التيسير)[٥].

وقال المتولي بعد نقله الكلام السابق عن ابْنِ الْجَزَرِيِّ: «فظهر من هذا أن عَدَم ذِكرَهُ السَّكتِ فِي الدُّرَّة والتَّحبِير لا وَجه لَهُ»[٦]. وتابعه الضبَّاعُ في ذلك قائلاً: «وهذا اقتصارٌ من الناظم رحمه الله على إحدى طريقى إدريس عن خَلَفٍ؛ وهو القطيعيُّ عنه فعنه، وهو لا يمنع من الأخذ بطريقه الثانية؛ وهي طريق الْمُطَّوِّعِيِّ عنه فعنه، ومذهبه السكت ... وعلى الأخذ بالوجهين جرى عملنا»[٧].

---

(١) يُنْظَر: شرح الزبيدي ص: ١٦٨-١٦٩ للمحقق. شرح السمنودي ص: ٦٥.

(٢) الدُّرَّة المضية ص: ١٧، البيت رقم: (٣٧).

(٣) المبهج ١/ ٤١٠.

(٤) النشر ١/ ٤٢٤.

(٥) تحبير التيسير ص: ١٨١.

(٦) الروض النضير ص: ٤٩٤.

(٧) البهجة المرضية ص: ١٩.

وتفريعاً على الأخذ بالوجهين فالمقدم أداءً هو ترك السكت؛ لأنه الأقوى في النقل، ولأن الأصل في الهمز التحقيق بدون سكت. وهو ما قرأ به الباحثان.

وتوجيه السكت على الهمز في الدرس الصوتي الحديث أنه لتحقيق النبر للمقطعين المتواليين(١).

المطلب الثاني: السكت على ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ وصلاً لأبي جعفر وخلفٍ

قرأ أبو جعفر وخلفٌ بإثبات هاء «ماليه» من قوله تعالى: ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] وصلاً ووقفاً، وقد ورد الخلف في هذا الموضع عن كلٍّ من أثبت الهاء وصلاً(٢)؛ فيجوز فيه إظهار الهاء الأولى، ولا يتأتى ذلك إلا بالسكت سكتةً يسيرةً، ويجوز أيضاً إدغام الهاء الأولى في الثانية إدغام متماثلين صغيراً(٣). قال أبو شامة: «يعني بالإظهار أن يقف على ماليه وقفة لطيفة، يعني وقفة لطيفة حال الوصل دون تنفس؛ لكون الهاء للسكت، فلا حظَّ لها في الإدغام، وأما إن وصل فلا يمكن إلا الإدغام أو التحريك»(٤).

والوجه المقدم أداءً الإظهار(٥)، يقول القيسيُّ: «الاختيار ألا تدغم الهاء الأولى الساكنة، وأن تنوي عليها الوقف، فقد أخذ قوم بالإدغام والتشديد، وليس بمختار؛ لأنه يصير قد أثبت هاء السكت في الوصل، وذلك قبيح»(٦).

وأما يعقوبُ فلا يأتي له الحكم المذكور؛ لأنه يقرأ بحذف الهاء وصلاً.

---

(١) يُنْظَر: القراءات القرآنية ص: ١٣٤.

(٢) وهم جميع العشرة ما عدا: حمزة، ويعقوب؛ فقد قرآ بحذف الهاء الأولى وصلاً وإثباتها وقفاً. [يُنْظَر: النشر ٢/ ١٤٢. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٤٠].

(٣) يُنْظَر: إرشاد المريد ص: ٨٦. الوافي ص: ١٣٥.

(٤) إبراز المعاني ص: ١٨٥. ويُنْظَر: إرشاد المريد ص: ٦٧. الوافي ص: ١١٠. النجوم الطوالع ص: ٨٨.

(٥) يُنْظَر: إرشاد المريد ص: ٨٦. هداية القاري ١/ ٢٣٧. الرسالة الغراء ص: ٤٥.

(٦) الرعاية ص: ١٥٨.

المبحث العاشر: الإدغام الصغير وأحكام الميم الساكنة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإدغام الكامل أو الناقص في ﴿نَخْلُقكُّم﴾ بالمرسلات

نص ابْنُ الْجَزَرِيِّ في قوله:

وَبَيِّنِ الإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطتُّ مَعْ بَسَطتَّ وَالخُلْفُ بِنَخْلُقْكُمْ وَقَعْ[1]

على أنه يجوز في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠] وجهان:

الأول: الإدغامُ الكاملُ؛ بحيث تسقط القافُ ذاتاً وصفةً، وهو قول الدانيِّ وغيره[2].

الثاني: الإدغامُ الناقصُ؛ بحيث تبقى القافُ ساكنةً مستعليةً غير مقلقلةٍ، وإليه ذهب مكيُّ بنُ أبي طالبٍ وغيرُه[3]. وخيَّر ابن الباذش بينهما[4].

وفي توجيه الإدغام الناقص يقول عبدُ الوهابِ القرطبيُّ: «فإن الإدغام يجب لقرب المخرج، إلا أنك تُبقي شائبةً من جهر القاف وقوَّتها واستعلائها وقلقلتها»[5].

وقد نَصَرَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ الإدغامَ الكاملَ بقوله: «بل وينبغي ألا يجوزَ ألبتة غيرُه للآخذ بالإدغام الكبير؛ لأنه يدغم المتحرك في ذلك محضاً؛ فالساكن أولى وأحرى. وما وقع في عبارة بعضهم من إظهار القاف فذلك خطأٌ محضٌ، إلا أن يُحمل على إظهارِ صفةِ استعلائِها لا على إظهار الحرف ذاته»[6]. وهو ما أشار إليه الضباع

---

(١) المقدمة الجزرية ص: ٥٠، البيت رقم (٤٦).

(٢) يُنْظَر: التحديد ص: ١٢٩. إرشاد المريد ص: ٣٨.

(٣) يُنْظَر: الرعاية ص: ٢٥٥.

(٤) الإقناع ص: ١٨٣.

(٥) الموضح ص: ١١٣. ويُنْظَر: الإقناع ص: ٦٨. النشر ٢/ ١٨. وقول القرطبي «وقلقلتها» مشكل؛ إذ من المتفق عليه أنه في حال القراءة بالإدغام الناقص في مثل هذه الحالة فلا تتأتى القلقلة.

(٦) النشر ٢/ ١٩.

بقوله: «وهو الذي ينبغي الأخذ به؛ لصحته قياساً، ولكون الأول [أي: الإدغام الناقص] ليس من طريقنا»[(١)].

مما تقدم يتضح أن الإدغام الكامل هو المقدَّم في الأداء للقراء العشرة كلهم[(٢)]، ويكون من قبيل الإدغام التام المحض، لا أثر فيه للقاف، ويصير النطق: «نخلكّم» بكاف مشددة؛ إذ القاف والكاف من مخرجين، غير أن التداني في المخرج ييسر ارتفاع اللسان بهما ارتفاعة واحدة من غير فصل بينهما، فيحمل الاحتباس للنفس صفة الاستعلاء المقترن بالقاف، بينما يتميز إطلاق النفس بالاستفال المتصف به صوت القاف» [(٣)].

ومن وجهة صوتية حديثة فالإدغام هنا هو إدغام بين صوتين متقاربين في المخرج، مع كونهما مختلفين في ملمح أو أكثر[(٤)].

المطلب الثاني: إخفاء الميم الساكنة عند الباء أو إظهارها

قال ابْنُ الْجَزَرِيِّ رحمه الله:

وأَظْهِرِ الغُنَّـةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيْمٍ إِذَا مَـا شُـدِّدَا، وَأَخْفِيَنْ

الْمِيْمَ إن تسكن بغنة عند الباء على المختار من أهل الأداء[(٥)]

فقوله: «**على المختار من أهل الأداء**» يفيد أن للقراء وجهين في الإخفاء الشفوي نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ**﴾ [آل عمران:١٠١]: الأول: إخفاء الباء عند الميم بغنة، وهو مذهب المحققين، وأخذ به ابنُ مجاهدٍ والدانيُّ وغيرُهُمَا، قال

(١) إرشاد المريد ص: ٣٨. ويُنْظَر: الفتح الرحماني ص: ٥٣، وفيه: «والأول أصح روايةً، وأوجه قياساً».

(٢) يُنْظَر: النجوم الطوالع ص: ٢٢٤. هداية القاري ١/ ٢٥٤-٢٥٦.

(٣) الدراسات الصوتية ص: ٣٦٠.

(٤) يُنْظَر: القراءات القرآنية ص: ٢٦٠.

(٥) المقدمة الجزرية ص: ٥٢، البيتان: (٦٢-٦٣).

الدانيُّ: «فإن التقت الميم بالباء، نحو: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة:١٣٧] وما أشبهه، فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها معها. فقال بعضهم: هي مخفاة؛ لانطباق الشفتين عليهما، كانطباقهما على إحداهما. وهذا مذهب ابن مجاهد، فيما حدثنا به الحسين بن علي، عن أحمد بن نصر، عنه، قال: والميم لا تدغم في الباء لكنها تخفى؛ لأن لها صوتاً في الخياشيم تواخي به النون الخفيفة»[(١)]. وهو الذي لا يقرأ بغيره في أيامنا هذه في جميع الأقطار[(٢)].

والثاني: إظهارها إظهاراً تاماً لا غنة معه[(٣)].

وقد ذكر ابْنُ الْجَزَرِيِّ[(٤)] أن هذا هو مذهب ابن المنادي، ومذهب أهل الأداء بالعراق والبلاد المشرقية، واختاره مكيٌّ القيسيُّ؛ حيث يقول: «إذا سكنت الميم وجب أن يتحفظ بإظهارها ساكنة عند لقائها باء أو فاء أو واو؛ نحو: ﴿وَهُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٢٥]. ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٤]، وشبه ذلك كثيرٌ في القرآن لا بدَّ من بيان الميم الساكنة في هذا كله ساكنةً من غير أن يَحْدُثَ فيها شيءٌ من حركة؛ وإنما ذلك خوف الإخفاء والإدغام؛ لقرب مخرج الميم من مخرجهن، لأنهن كلهن يخرجن مما بين الشفتين. غير أن الفاء تخرج من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلا، ولولا اختلاف صفات الباء والميم والواو على ما قدمنا من الشرح لم يختلف السمع بهن، ولَكنَّ في السمع صنفاً واحداً»[(٥)].

وصحَّحَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ المذهبين، ورجَّح الإخفاء، لسببين[(٦)]:

---

(١) التحديد ص: ٦٥. ويُنْظَر: الموضح ص: ١٢٩.

(٢) يُنْظَر: أبحاث في علم التجويد ص: ١٤٤.

(٣) يُنْظَر: الوافي ص: ٦٤. الأصول ص: ٥٨.

(٤) النشر ١/ ٢٢٢. ويُنْظَر: غيث النفع ص: ٥٥.

(٥) الرعاية ص: ٨٤. الكشف ١/ ٢٢٣.

(٦) النشر ١/ ٢٢٢.

الأول: قياساً على الإقلاب في نحو ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]؛ حيث أجمع القراء على الإخفاء في هذه الحالة.

الثاني: إجماع أهل الأداء على إخفائها في الإدغام الكبير في نحو: ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣].

وقد ميز المرعشيُّ بين إظهار الميم الساكنة قبل الباء وإخفائها، فيقول: «ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمان انطباقهما فيه كزمان انطباقهما في الباء؛ لإخفاء الغنة حينئذ، وتقوى انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في إخفائه لكن دون قوة انطباقهما في الباء؛ إذ لا غنة في الباء أصلاً، بخلاف الميم الظاهرة؛ فإنها لا تخلو عن أصل الغنة، وإن كانت خفية. والغنة تورث للاعتماد ضعفاً»[(١)]، وعليه فالظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها، بل إضعافها بالكلية، وستر ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجها، وهو الشفتان؛ لأن قوة الحرف أو ظهور ذاته إنما هو بقوة الاعتماد على مخرجها[(٢)].

(١) جهد المقل ص: ٨٤.

(٢) المرجع نفسه ص: ٨٤.

المبحث الحادي عشر: الإمالة

وفيه ثلاثةُ مطالبَ:

المطلب الأول: إمالة «كلتا»

اختُلف في إمالة كلمة «كلتا» في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾ [الكهف: ٣٣] في حال الوقف عليها[(١)].

وسبب اختلافهم في إمالتها أو عدم إمالتها هو اختلافهم في تحديد نوع الألف فيها؛ فذهب الكوفيون إلى أن ألفها للتثنية، ومفردها «كلت»، وعليه فليس لهم فيها إلا الفتح؛ لأن ألف التثنية لا إمالة فيها. وذهب البصريون على أن ألفها للتأنيث، وزنها (فِعْلَى) بكسر الفاء، وعليه فإنها تمال لِأصحاب الإمالة، وتقلل لأصحاب التقليل[(٢)].

والمقدم في الأداء هو الفتح؛ لتظاهر عبارات أئمة الفنِّ عليه؛ قال الداني: «والقرّاء وأهل الأداء على الأول»[(٣)] يعني الفتحَ. وقال ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «والوجهان جيدان، ولكنى إلى الفتح أجنح»[(٤)]. بل إنه حُكِيَ الإجماعُ على الفتح[(٥)].

المطلب الثاني: إمالة ﴿يَحْيَىٰ﴾

نقل مكيٌّ والدانيُّ وغيرهما خلافاً في إمالة «يحيى» اسم النبي عليه السلام حيثما ورد في القرآن الكريم[(٦)].

---

(١) جامع البيان ص: ٧٦١. النشر ٢/ ٧٩. شرح النويري ١/ ٦٣٥. إتحاف فضلاء البشر ص: ٣٦٦. إبراز المعاني ص: ٢٢١. غيث النفع ص: ٣٧٢.

(٢) المراجع نفسها.

(٣) جامع البيان ص: ٧٦١.

(٤) النشر ١/ ٤١٤. ويُنْظَر: حل المشكلات ص: ٧٤. البدور الزاهرة ص: ١٩٣.

(٥) غيث النفع ص: ٣٧٢.

(٦) الكشف ١/ ١٨٥. التبصرة ص: ٣٨٧. جامع البيان ص: ٦٨٨.

وسبب اختلافهم في إمالتها أو عدم إمالتها هو اختلافهم في وزنها؛ فمن ذهب إلى أن وزنها (فَعْلَى) بفتح العين فهي عنده ممالة، ومن ذهب إلى أن وزنها (يَفْعَلُ) فهي عنده غير ممالة[١].

والمقدم في الأداء، بل الصواب الذي لا يُقرأ إلا به إمالتها إمالة كبرى أو صغرى بحسب مذاهب القراء، وهذا ما نصَّ إليه ابْنُ الْجَزَرِيِّ وغيره[٢].

المطلب الثالث: إمالة ﴿مُسَمًّى﴾ ونحوه

ذكر الشاطبي رحمه الله خلافاً في إمالة الأسماء المرسومة بالياء؛ نحو: ﴿مُسَمًّى﴾ [البقرة:٢٨٢]، و﴿مَوْلَى﴾ [الدخان:٤١]، وذلك في قوله:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا وَتَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ
مُسَمًّى وَمَوْلًى رَفْعُهُ مَعْ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ غُزًّى وَتَتْرًى تَزَيَّلاَ[٣]

ويتضمن كلامه الإشارة إلى ثلاثة مذاهب[٤]:

الأول: فتح جميع ما جاء في ذلك سواء كان في موضع النصب أو الجر أو الضم.

الثاني: الإمالة في الأنواع الثلاثة.

الثالث: إمالة المجرور والمرفوع فقط دون المنصوب.

والصواب أن هذا الخلاف نحويٌّ لا أدائيٌّ في القراءات، ولم يصح عن علماء القراءة؛ إذ لم يذكر الدانيُّ وغيره من أئمة هذا الفنِّ في باب الإمالة سوى الإمالة في هذا الضرب. وقد أشار علماء الصرف إلى الوقف على المقصور المنون، فما كانت ألفه ألف قصر مطلقاً فإنه يمال، مثل: ﴿مُصَلًّى﴾ [البقرة:١٢٥]، وما كانت ألفه مبدلةً

(١) الكشف ١/ ١٨٥. التبصرة ص: ٣٨٧. جامع البيان ص: ٦٨٨. الإقناع ص: ١٣٢. إبراز المعاني ص: ٢٢٩. النشر ٢/ ٥٣. شرح النويري ١/ ٥٧٠.

(٢) النشر ٢/ ٥٣. ويُنْظَر: إبراز المعاني ص: ٢٢٩. شرح النويري ١/ ٥٧٠.

(٣) الشاطبية ص: ١٦، البيتان: (٣٣٧-٣٣٨).

(٤) يُنْظَر: سراج القارئ المبتدي ص: ١١٧. البدور الزاهرة ص: ٢٥. الفتح الرحماني ص: ٩٠.

من التنوين فإنه لا يمال، مثل: ﴿عِوَجَا وَلَآ أَمۡتَا﴾ [طه: ١٠٧]. وما كانت ألفه مبدلة من النصب، وألف قصر في الرفع والجر فإنه لا يمال في النصب، ويمال في الجر والرفع(١).

قال مكيٌّ: «فالوقف على الألف التي هي عوض من التنوين في حال النصب، فلا إمالة فيه على هذا القول، وذلك نحو: ﴿غُزَّى﴾ [آل عمران:١٥٦] ، و﴿مُصَلًّى﴾ [البقرة:١٢٥] ، فكله في موضع نصب، والذي قرأنا به هو الإمالة في الوقف في هذا كله؛ على حكم الوقف على الألف الأصلية»(٢).

والمقدم في الأداء، بل الصواب الذي لا يقرأ بغيره هو إمالة تلك الأسماء وقفاً لمن لهم الإمالة كل حسب أصله. وأن الخلاف المذكور في إمالتها إنما هو مذهبٌ نحويٌّ لا أدائيٌّ. ولذا فقد نص أئمة الفنِّ على ترك ذكر الخلاف في ذلك؛ قال ابْنُ الْجَزَرِيِّ:«ولم أعلم أحدا من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهبٌ نحويٌّ لا أدائيٌّ دعا إليه القياس لا الرواية»(٣).

وقال في الطيبة:

..... وَمَا بِذِي التَّنْوِينِ خُلْفٌ يُعْتَلى(٤)

(١) إبراز المعاني ص: ٢٤٠. النشر ٢/ ٧٥. سراج القارئ المبتدي ص: ١١٧. الوافي ص: ١٥٧. الفتح الرحماني ص: ٩٠-٩١.

(٢) الكشف ١/ ٢٥٨.

(٣) النشر ٢/ ٧٥. ويُنْظَر: شرح النويري ١/ ٦٣٢. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٢٢. غيث النفع ص: ٦٠. البدور الزاهرة ص: ٢٥.

(٤) طيبة النشر ص: ٥٤، البيت رقم : (٣٢٤).

المبحث الثاني عشر: الراءات

وفيه أربعةُ مطالبَ:

المطلب الأول: راء ﴿فِرْقٍ﴾

للقراء العشرة في راء كلمة «**فِرْقٍ**» في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣] حال الوصل وجهان: التفخيم والترقيق، ويتضح ذلك في قول الشاطبيِّ:

..... وَخُلْفُهُمْ بِـ(فِرْقٍ) جَرى بَيْنَ المَشَايِخِ سَلْسَلاَ[(١)]

وقال ابْنُ الْجَزَرِيِّ:

وَالْخُلْفُ فِي (فِرْقٍ) لِكَسْرٍ يُوجَدُ .....[(٢)]

ووجه الترقيق أن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته؛ لتحركه بالكسر، ولوقوع الراء بين حرفين مكسورين، ولكراهية الخروج من تسفل الكسرة إلى تصعد التفخيم[(٣)]. ووجه التفخيم اطراد قاعدة تفخيم الراء إذا ورد بعدها حرف استعلاء، من غير نظرٍ إلى حركته[(٤)].

وأما عند الوقف بالسكون المحض فيختلف حكم الراء في كلمة (فرق)؛ حيث إن من الأمور التي بُنِيَ عليها القول بالترقيق كونها مكسورةً، وقد أصبحت في الوقف ساكنةً، ومن المعلوم في التجويد أن حرف الاستعلاء الساكن أقوى من المكسور[(٥)].

---

(١) الشاطبية ص: ٢٩، البيت رقم: (٣٥١).

(٢) المقدمة الجزرية ص: ٥٠، البيت رقم: (٤٣).

(٣) يُنْظَر: جامع البيان ص: ٧٨٤. إبراز المعاني ص: ٢٥٦. النشر ٢/ ١٠٣. سراج القارئ المبتدي ص: ١٢١. النجوم الطوالع ص: ١٢٣. إرشاد المريد ص: ١٠٨. الوافي ص: ١٦٦. هداية القاري ١/ ١٢٤.

(٤) يُنْظَر: إبراز المعاني ص: ٢٥٦، شرح ابن الناظم ص: ١٣٨. سراج القارئ المبتدي ص: ١٢١. النجوم الطوالع ص: ١٢٣. إرشاد المريد ص: ١٠٨. الوافي ص: ١٦٦. هداية القاري ١/ ١٢٤.

(٥) يُنْظَر: هداية القاري ١/ ١٠٥. غاية المريد ص: ١٥٨.

وأحسن الآراء في هذه المسألة وأقربها من الصواب –فيما يرى الباحثان– أن من كان يقرأ وصلاً بتفخيم الراء فليس له وقفاً إلا التفخيم؛ لأن الراء إذا فخمت مع كون القاف مكسورة، فلأن تفخم عند كونها ساكنة أولى؛ لما تقرر من أن حرف الاستعلاء الساكن أقوى من المكسور. وأما من كان يقرأ وصلاً بترقيق الراء فله في الوقف الوجهان؛ أما الترقيق فعملاً بالأصل، ولعدم الاعتداد بعارض الوقف، وأما التفخيم فاعتداداً بعارض التسكين؛ حيث إن حرف الاستعلاء قد قويَ عند انتقاله من الكسر إلى التسكين.

والمقدم أداءً في هذه الراء وصلاً هو الترقيق؛ لتكاثر نصوص أئمة علم القراءات على ذلك، وحكى غير واحد عليه الإجماع[1]، ولقوة الأدلة التي اعتمدوا عليها.

وأما المقدم وقفاً فهو التفخيم، لزوال العلة التي من أجلها قدم الترقيق؛ وهي كون القاف مكسورة. والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: الوقف على الراء المتطرفة المكسورة وقبلها ساكن قبله كسر

ذهب بعض أهل الأداء إلى أنَّ كلَّ راءٍ متطرفةٍ مكسورةٍ، تسكن للوقف، وقبلها ساكن –غير حرف استعلاء– وقبل الساكن كسرةٌ متَّصلةٌ في الكلمة نفسها؛ نحو: ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١]، ﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ٢]، ﴿لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، ﴿ٱلْعُسْرِ﴾ [الشرح: ٥]، فإنه يجوز في تلك الراء وقفاً الوجهان: التفخيمُ والترقيقُ.

ووجهُ التفخيمِ هو زوالُ كسرةِ الراءِ الموجبةِ لترقيقها، فتفخم حينئذٍ؛ اعتداداً بالأصل. ووجهُ الترقيقِ أن السكونَ عارضٌ، والعارضُ لا عبرةَ به[2].

والمقدم في الأداء؛ بل الراجح الصحيح أن حكم الراء في هذه الحالة التفخيم[3]، وهو قول أئمة القراءة؛ قال الشاطبيُّ:

---

(١) إبراز المعاني ص: ٢٥٦. النشر ٢/ ١٠٣. شرح النويري ٢/ ٢٧. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٣١.

(٢) النشر ٢/ ١٠٩.

(٣) النشر ٢/ ١١١. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٣١، ٥٨٣. هداية القاري ١/ ١٣٢.

وَتَرْقِيقُهَا مَكْسُورَةً عِنْدَ وَصْلِهِمْ وَتَفْخِيمُهَا فِي الْوَقْفِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ[١]

وقال ابْنُ الْجَزَرِيِّ:

وَرَقِّقِ الرَّا إِنْ تُمَلْ أَوْ تُكْسَرِ وَفِي سُكُونِ الْوَقْفِ فَخِّمْ وَانْصُرِ[٢]

وقال في النشر: «القول بالتفخيم حالة السكون هو المقبول المنصور، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء»[٣].

لكن يستثنى مما سبق الكلمات التي تنتهي أصلاً بياءٍ، وقبلها راءٌ، ثم حذفت هذه الياء للجازم أو للتخفيف، فإن الكلمة ستنتهي في هذه الحالة براءٍ مكسورةٍ. والذي ورد من ذلك في القرآن الكريم:

١. ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ [هود: ٨١]، [الحجر: ٦٥].

٢. ﴿أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى﴾ [طه: ٧٧]، [الشعراء: ٥٢].

٣. ﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِى لَيْلًا إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ﴾ [الدخان: ٢٣].

٤. ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤].

ففي حال الوقف على هذه الكلمات يجوز في الراء وجهان:

١- التفخيم؛ أخذاً بالعارض كما تقدم.

٢- الترقيق؛ فرقاً بين كسرة الإعراب وكسرة البناء؛ لأن الأصل: (فأسري)، (أسري)، (يسري)، فيبقى الترقيق دلالة على الأصل، وفرقاً بين ما أصله الترقيق وما عرض له[٤].

والراجح الذي نص علماء الفنِّ على تقديمه في الأداء هو الترقيق؛ للعلة

(١) الشاطبية ص ٢٩، البيت رقم: (٣٥٥).

(٢) طيبة النشر ص ٥٥، البيت رقم: (٣٤٤).

(٣) النشر ٢/ ١١٠ .

(٤) النشر ٢/ ١١١. شرح النويري ٢/ ٣٤.

المذكورة فيه[١].

هذا على قراءة من قرأ ﴿أَنْ أَسْرِ﴾ بهمزة قطع[٢]، أما على قراءة من قرأ ﴿أَنْ أَسْرِ﴾ بهمزة الوصل[٣] فترقيق الراء متعيّنٌ وقفاً[٤]؛ لأن في اللفظ كسرتين: كسرة نون (أن)، وكسرة الراء. والكسرة الثانية وإن زالت وقفاً فإن الكسرة قبلها توجب الترقيق. وكسرة النون من (أنِ) وإن كانت عارضة فإن سكون الراء في الوقف كذلك عارض، وليس أحدهما أولى بالاعتبار من الآخر، فيلغيان جميعاً، ويرجع إلى كونها في الأصل مكسورة، فترقق على أصلها[٥].

وَأَلْحَقَ المتولي بالكلمات الأربع المذكورة كلمةً خامسةً؛ وهي: ﴿وَنُذُرِ﴾ في مواضعها الستة في سورة القمر[٦]. وجعل الترقيق فيها أولى من التفخيم؛ بجامع أن أن أصلها: «ونذري»، وحذفت الياء، وبقيت الراء مكسورةً[٧]. وتابعه الضبُّاعُ على على ذلك؛ فجعل الترقيقَ وجهاً مقدماً[٨]. وخالفهما عبد الرزاق علي إبراهيم بأن كسرة الراء في «ونذر» ليست للبناء ولا للإعراب؛ بل هي حركة عارضةٌ؛ لاشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء؛ فأصلها: نُذُرُ الله[٩]. وبناءً عليه ففيها التفخيم وجهاً واحداً. وهو ما قرأ به الباحثان. والله أعلم.

---

(١) النشر ٢/ ١١١. التيسير ص: ٦٥ . الكشف ٢/ ٢٦٩. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٣١. جهد المقل ص: ٦٦. النجوم الطوالع ص: ١٢٣. هداية القاري ١/ ٢٥٤.

(٢) قرأها بهمزة القطع: أبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر. [يُنْظَر: شرح النويري ٢/ ٣٨٤].

(٣) وهم: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر. [يُنْظَر: شرح النويري ٢/ ٣٨٤].

(٤) النشر ١/ ١١٠. هداية المريد ص ٤٨.

(٥) النشر ٢/ ١١٠-١١١. شرح النويري ٢/ ٣٤ .

(٦) في الآيات: [١٦]، [١٨] ، [٢١]، [٣٠] ، [٣٧] ، [٣٩].

(٧) فتح المعطي ص: ٤٧.

(٨) إرشاد المريد ص: ١٠٩.

(٩) يُنْظَر: كلامه في تحقيق: الفتح الرحماني ص: ١٤٧-١٥٠.

المطلب الثالث: الوقف على ﴿مِّصْرَ﴾ و﴿ٱلْقِطْرِ﴾

اختلف في حكم الراء الموقوف عليها إذا حال بينها وبين الكسرة حاجزٌ حصينٌ؛ وذلك في كلمتين: ﴿مِّصْرَ﴾[١]، و﴿ٱلْقِطْرِ﴾ [سبأ:١٢] بين التفخيم والترقيق وقفاً[٢]. ووجه التفخيم أن الراء في الأصل مفخمة في الوصل؛ لكونها مفتوحة في ﴿مِّصْرَ﴾، ووجود حرف الاستعلاء وهي ساكنة، وعندما تسكن تسمى ساكناً حصيناً، والساكن الحصين يعتبر حاجزاً يمنع تأثير الكسر في الراء[٣]. ووجه الترقيق أن الراء الراء في الأصل مرققة في الوصل؛ لكونها مكسورةً في الوصل، مرققةً في كلمة (القطر) نفسها؛ فالراء ساكنةٌ، وما قبلها مكسور، فترقق الراء حسب القاعدة الأصلية؛ إذ ترقق الراء إن كانت ساكنة بد الكسر نفسها. ولذا فقد اختار في النشر التفخيم في (مصر)، والترقيق في (القطر)؛ نظراً للوصل، وعملاً بالأصل[٤]، يقول يقول المارغنيُّ: «والمقروء به عندنا التفخيم في (مصر)، والمقدم التفخيم»[٥].

المطلب الرابع: الراء في ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ و﴿مَرْيَمَ﴾ و﴿قَرْيَةٍ﴾

إذا وقعت الراء ساكنةً متوسطةً بعد فتحٍ أو ضمٍ نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]، و﴿تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨] فالراء مفخمة في ذلك كله لجميع القراء بالإجماع، ولكن اختلف في ثلاث كلمات وهي: ﴿قَرْيَةٍ﴾، و﴿مَرْيَمَ﴾ حيث وقعا[٦]، و﴿ٱلْمَرْءِ﴾ المجرورة[٧]، فقيل بترقيقها لكل القراء؛ من أجل الياء والكسرة، وقيل بترقيقها في

(١) ورد في أربعة مواضع: [يونس: ٨٧]، [يوسف: ٢١، ٩٩]، [الزخرف: ٥١].

(٢) يُنْظَر: إرشاد المريد ص: ١٠٩. النجوم الطوالع ص: ١٢٦. الوافي ص: ١٦٩.

(٣) الكشف ٢/ ٢٦٩.

(٤) النشر ٢/ ١١١.

(٥) النجوم الطوالع ص: ١٢٦. ويُنْظَر: الرسالة الغراء ص: ٥٦.

(٦) وقع لفظ «قرية» في القرآن الكريم في (٣٨) موضعاً، أولها: ﴿ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [البقرة: ٥٨]. ووقع لفظ لفظ (مريم) في القرآن الكريم فس (٣٤) موضعاً، أولها: ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [البقرة: ٨٧].

(٧) وقعت في موضعين فقط: [البقرة: ١٠٢]، [الأنفال: ٢٤].

الأَوَّلَيْن فقط، وقيل بترقيقها للأزرق فقط[1].

والمقدم في الأداء، بل الصواب التفخيم في الكلمات الثلاث لكل القراء. قال الشاطبيُّ:

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوِ الْيَا فَمَا لَهُمْ بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْثُلا[2]

وقال ابْنُ الْجَزَرِيِّ:

..... وَالصَّوَابُ أَنْ يُفَخَّمَا عَنْ كُلِ الْمُرْءِ وَنَحْوُ مَرْيَمَا[3]

(١) الإقناع ص: ١٤٨. إبراز المعاني ص: ٢٥٨. النشر ٢/ ١٠١. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٣٠.

(٢) الشاطبية ص: ٢٩، البيت رقم: (٣٥٢).

(٣) طيبة النشر ص: ٥٥، البيت رقم: (٣٤٢).

المبحث الثالث عشر: الوقف على أواخر الكلم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الوقف بالسكون أو بالروم أو بالإشمام.

ذكر الشاطبي وغيره من أئمة القراءة أنه يجوز في الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أوجه؛ وهي: الوقف بالسكون المحض، وبالروم ، وبالإشمام[١].

والمقدم في الأداء هو الوقف بالسكون المحض؛ لأنه أصل الوقف، قال الداني: «اعلموا أن الأصل أن يوقف على الكلم، المتحركة في الوصل، إذا كانت حركاتهن إعراباً أو بناء بالسكون؛ لأن الوقف ضد الوصل، ولأن معنى الوقف أن يوقف عن الحركة، أي تترك»[٢]. وإنما كان أصل الوقف السكون لأن الوقف ضد الابتداء، والابتداء قد ثبتت له الحركة، فوجب أن يثبت لضده ضدها؛ وهو السكون[٣]، ولأن الواقف في الغالب يطلب الاستراحة، فأعين بالأخف[٤].

ويلي الوقف بالسكون المحض الوقف بالروم؛ لأنه أكثر فائدة من الإشمام؛ لشموله المضموم والمرفوع، والمكسور والمجرور، بخلاف الإشمام فإنه لا يدخل إلا في المضموم والمرفوع فقط، وأيضاً فإن الروم يدركه المبصر وغير المبصر، وأما الإشمام فلا يدركه إلا المبصر.

المطلب الثاني: المختار في الوقف على هاء الضمير

اختلف في هاء الضمير من حيث جواز الروم والإشمام فيها وعدمه على ثلاثة أقوال[٥]:

---

(١) يُنْظَر: التيسير ص: ٥٨-٥٩. إبراز المعاني ص: ٢٦٦. النشر ٢/ ١٢٠.

(٢) التحديد ص: ١٧١. ويُنْظَر: التيسير ص: ٥٨-٥٩. جامع البيان ص: ٨٢٥. سراج القارئ المبتدي ص: ١٢٤.

(٣) يُنْظَر: سراج القارئ المبتدي ص: ١٢٤. شرح النويري ٢/ ٤٤.

(٤) إبراز المعاني ص: ٢٦٦. شرح النويري ٢/ ٤٤. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٣٥.

(٥) يُنْظَر: إبراز المعاني ص: ٢٧٢. النشر ٢/ ١٢٤. شرح ابن الناظم ص: ١٤٢. سراج القارئ المبتدي ص:

الأول: جوازهما مطلقاً.

الثاني: منعهما مطلقاً.

الثالث: التفصيل؛ فيمتنعان إذا كان قبل هاء الضمير ضمٌّ، أو واوٌ ساكنةٌ، أو كسرةٌ، أو ياءٌ ساكنةٌ، نحو: ﴿أَمْرُهُۥٓ﴾ [يس: ٨٢] ، ﴿خُذُوهُ﴾ [الدخان: ٤٧]، ﴿بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. ويجوزان إذا لم يكن قبل هذا الضمير ذلك، نحو: ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ﴾ [النحل: ١٢١]، ﴿لَّن نُّخْلِفَهُۥ﴾ [طه: ٩٧].

والمقدم في الأداء هو القول الثالث؛ لأنه قول المحققين من علماء القراءات؛ قال ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «وهو أعدل المذاهب عندي» [(١)]، وقال في الطيبة:

وَخُلْفُ هَا الضَّمِيرِ وَامْنَعْ فِي الْأَتَمْ مِنْ بَعْدِ يَا أَوْ وَاوٍ اَوْ كَسْرٍ وَضَمْ[(٢)]

ويليه القول الأول؛ لأنّ الأصل جوازهما كما في بقية الحروف، ولعدم وجود علةٍ واضحةٍ لمنعهما. والله تعالى أعلم.

١٢٦. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٣٦. هداية القاري ١/ ٣٢٧.

(١) النشر ٢/ ١٢٤.

(٢) طيبة النشر ص: ٥٦، البيت رقم: (٣٥٥).

المبحث الرابع عشر: الوقف على مرسوم الخط

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الوقف على ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾

نص ابْنُ الْجَزَرِيِّ بقوله في الدُّرَّة:

وَأَيًّا بِأَيًّا مَّا طَوَى وَبِمَا فِدَا .....[1]

على أن رويساً يقف على (أيّاً) من قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وأن خلفاً يقف على (ما).

ولكنه صرح هو نفسه في النشر بأنه يجوز لكل من القراء العشرة الوقف على (أيّاً) وعلى (ما)؛ لكونهما كلمتين انفصلتا رسماً كسائر الكلمات المنفصلات رسماً. ثم قال: «وهذا هو الأقرب إلى الصواب، وهو الأولى بالأصول، وهو الذي لا يوجد عن أحد منهم نص بخلافه»[2].

وعليه فهذا الوجه هو المقدم في الأداء.

المطلب الثاني: الوقف على «مال» في النساء والكهف والفرقان والمعارج

وقعت لام الجر مقطوعة عن مجرورها في القرآن الكريم في أربعة مواضع، وهي:

الأول: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨].

الثاني: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الكهف: ٤٣].

الثالث: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧].

الرابع: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ﴾ [المعارج: ٣٦].

واستصوب ابْنُ الْجَزَرِيِّ جواز الوقف على (ما) وعلى اللام لجميع القراء[3]؛

---

(١) الدُّرَّة المضية ص: ١٩، البيت رقم: (٥٠).

(٢) النشر ٢/ ١٤٥.

(٣) النشر ٢/ ١٤٦-١٤٧.

لأنها كلمةٌ برأسها، ولأن كثيراً من الأئمة والمؤلفين لم ينصوا فيها عن أحد شيئا كسائر الكلمات المفصولات، وأما الوقف على اللام فيحتمل لانفصالها خطّاً، ولم يصح في ذلك نصٌّ عن الأئمة[1].

ولعل الوجه المقدم أداء هو الوقف على (ما)؛ لكونها كلمةً منفصلةً لفظاً وحكماً، ودليله قول ابْنُ الجَزَرِيِّ[2].

(١) النشر ٢/ ١٤٦. شرح النويري ٢/ ٧٤. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٤٢. هداية القاري ٢/ ٤٤٧. غيث النفع ص: ١٧٤.

(٢) النشر ٢/ ٢٤٧. ويُنْظَر: التذكرة ٢/ ٣١٢. إتحاف فضلاء البشر ص: ١٤٢.

المبحث الخامس عشر: فرش الحروف

وفيه أربعةُ مطالبَ:

المطلب الأول: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخۡرُجُ إِلَّا نَكِدٗا﴾

اختلف عن ابن وردان في كلمة (يخرج) من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخۡرُجُ إِلَّا نَكِدٗا﴾ [الأعراف: ٥٨]، فله فيها وجهان(١):

الأول: (يُخْرِجُ) بضم الياء وكسر الراء.

الثاني: (يَخْرُجُ) بفتح الياء وضم الراء؛ كقراءة بقية العشرة.

وتوجيه الوجه الأول على أنه من الإخراج، وهو مصدر(٢)، وتوجيه الوجه الثاني أنه من الخروج(٣).

والمقدم في الأداء هو الوجه الثاني؛ لموافقته قراءة الجماعة، وهو ما قرأ الباحثان بتقديمه.

المطلب الثاني: قوله تعالى: ﴿أَجَعَلۡتُمۡ سِقَايَةَ ٱلۡحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾

اختلف عن ابن وردان في كلمتيْ: (سقاية)، و(عمارة) من قوله تعالى: ﴿أَجَعَلۡتُمۡ سِقَايَةَ ٱلۡحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [التوبة:١٩] فله فيهما وجهان(٤):

الأول: بضم السين من غير ياء، (سُقَاةَ)، وهي جمع ساقٍ، و(عَمَرَةَ) بفتح العين من غير ألف.

الثاني: (سِقَايَةَ) و(عِمَارَةَ)، كقراءة بقية العشرة.

والوجه الأول على أنهما جمعان لـ(ساقٍ) و(عامرٍ)؛ كغازٍ وغُزَاة، وكاملٍ وكَمَلَة.

---

(١) يُنْظَر: شرح الزبيدي ص: ٣٠٩. شرح السمنودي ص: ١٣٢. البدور الزاهرة ص: ١١٨.

(٢) يُنْظَر: الإفصاح ص: ٣٣.

(٣) يُنْظَر: شرح الزبيدي ص: ٣٠٩، للمحقق.

(٤) يُنْظَر: شرح الزبيدي ص: ٣٢٣. شرح السمنودي ص: ١٤٠.

والوجه الثاني على أنهما مصدران لـ(سقى يسقي)، و(عمر يعمر)[1].

والمقدم في الأداء هو الوجه الثاني؛ لموافقته قراءة الجماعة، وهو ما قرأ الباحثان بتقديمه.

المطلب الثالث: قوله تعالى: ﴿فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ﴾

اختلف عن ابن وردان في كلمة (فيغرقكم) من قوله تعالى: ﴿فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٩] فله فيها وجهان[2]:

الأول: (فَتُغْرِقَكُمْ) بالتأنيث، وتخفيف الراء.

الثاني: (فَتُغَرِّقَكُمْ) بتشديد الراء؛ على أنه من التغريق، وفيه معنى المبالغة والتكثير.

والمقدم في الأداء هو الوجه الأول؛ لموافقته الراوي الآخر لأبي جعفر؛ وهو ابن جمَّاز، وهو ما قرأ الباحثان بتقديمه.

المطلب الرابع: قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ﴾

اختلف عن ابن وردان في كلمة «حَسْرَتَى» من قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦] فله فيها وجهان[3]:

الأول: (حَسْرَتَايَ) بفتح الياء.

الثاني: (حَسْرَتَايْ) بتسكين الياء وصلاً ووقفاً، ويترتب عليه المد المشبع، قال السمنودي: «وجه الإسكان التخفيف والإشعار بطول الحسرة»[4].

والمقدم في الأداء هو الوجه الأول؛ لموافقته الراوي الآخر لأبي جعفر؛ وهو ابن جمَّاز، وهو ما قرأ الباحثان بتقديمه.

---

(١) يُنْظَر: شرح الزبيدي ص: ٣٢٣، للمحقق. الإفصاح ص: ٣٧.

(٢) يُنْظَر: تحبير التيسير ص: ٤٣٩. شرح الزبيدي ص: ٣٦٥. شرح السمنودي ص: ١٦٣. الإفصاح ص: ٥٧.

(٣) يُنْظَر: شرح الزبيدي ص: ٤٤٦. شرح السمنودي ص: ٢١٦. الإفصاح ص: ٩٤.

(٤) شرح السمنودي ص: ٢١٦. ويُنْظَر: شرح الزبيدي ص: ٤٤٦، للمحقق.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث يخلص الباحثان إلى تسجيل أبرز النتائج التي توصلا إليها، وهي:

١. الأوجه المقدمة في الأداء علمٌ يقوم على أصولٍ وحججٍ، وليس أمراً مرتجلاً.

٢. بعض الخلافات المنقولة للقراء الثلاثة وغيرهم قويَّةٌ، ولها وجهٌ، ويمكن الأخذ بها، وبعضها ضعيفٌ لا يصح الأخذ به.

٣. معظم الخلاف عن القراء الثلاثة محصورٌ في الأصول، وقليلٌ جداً منه ما هو في فرش الحروف.

٤. جميع المختلف فيه عن القراء الثلاثة في فرش الحروف هو عن ابن وردان عن أبي جعفر وحده.

٥. المقدَّم من أوجه البسملة والاستعاذة هو الوقف على كلٍّ من الاستعاذة والبسملة، يليه الوقف على الاستعاذة مع وضل البسملة بأول السورة، يليه وصل الجميع.

٦. عند وصل التعوذ بأول سورة براءة فالوجه المقدم هو قطع الاستعاذة عن أول السورة.

٧. الوجه المقدم في الأداء ليعقوب بين السورتين هو السكت، يليه الوصل، يليه البسملة.

٨. عند وصل السورتين على وجه البسملة لأبي جعفر، ويعقوب في أحد أوجهه الثلاثة، فإن المقدم منها هو قطع الجميع، يليه قطع آخر السورة عن البسملة، مع وصل البسملة بأول السورة، يليه وصل الجميع.

٩. المقدم في الأداء لرويس في باب الإدغام الكبير هو الإظهار؛ لأنه هو الأصل؛ لعدم احتياجه إلى سبب، والإدغام فرعه؛ لاحتياجه إلى السبب، ولأن الأصل العام عند رويس هو الإظهار، إلا ما ورد النصُّ بإدغامه.

١٠. المقدم في الأداء ليعقوبَ وخلفٍ في ﴿تَأْمَنَّا﴾ هو الروم؛ قياساً على الإدغام الكبير للسوسيِّ، ولأن الروم يقدم على الإشمام عند الوقف.

١١. في المد المتصل يقدم التوسط على فويق القصر لأبي جعفر ويعقوب.

١٢. يقدم لأبي جعفر في ﴿مَوْطِئًا﴾ تحقيق الهمزة، على إبدالها ياء؛ لأن التحقيق هو الأصل في الهمز.

١٣. يقدم لابن وردان في ﴿ٱلْمُنشِـُٔونَ﴾ هو حذف الهمزة مع ضم الشين على تحقيق الهمزة مع كسر الشين؛ طرداً لبابها.

١٤. والمقدم في الأداء هو الوقف بالسكون المحض؛ لأنه أصل الوقف، يليه الوقف بالروم؛ لأنه أكثر فائدة من الإشمام.

١٥. يقدم لابن وردان في ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ وجه ضمِّ الياء وكسر الراء على وجه فتح الياء وضم الراء؛ لموافقته قراءة الجماعة. ويقدم له أيضاً في ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ وجه قراءتها كجماعة القراء على وجه قراءتها (سُقَاةَ) و(عَمَرَةَ)؛ لموافقته قراءة الجماعة. ويقدم له أيضاً في ﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ وجه التأنيث مع تخفيف الراء على وجه تشديد الراء؛ لموافقته الراوي الآخر لأبي جعفر؛ وهو ابن جمَّاز. ويقدم له أيضاً في ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ قراءتها (حَسْرَتَايَ) بفتح الياء على قراءتها (حَسْرَتَايْ) بتسكين الياء؛ لموافقته الراوي الآخر لأبي جعفر.

المصادر والمراجع

١- **أبحاث في علم التجويد**، غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٢- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، المعروف بأبي شامة المقدسي، (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، مصر، (د.ت)، (د.ط).

٣- **إرشاد المريد إلى معرفة القصيد**، علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، تحقيق وتقديم: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبى، مصر، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٧٤م.

٤- **الإضاءة في بيان أصول القراءة**، علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٥- **الإقناع في القراءات السبع**، أحمد بن علي بن الباذش (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٦- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٧- **البهجة المرضية شرح الدرة المضية**، علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، **مطبوع بآخر كتاب (إرشاد المريد)**.

٨- **البيان في عد آي القرآن**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤ م.

٩- **التبصرة في القراءات السبع**، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: محمد غوث الندوي، الدار السلفية، ط٢، بومباي، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٠- **تحبير التيسير في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، عمّان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١١- **التذكرة في القراءات الثمان**، طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي (ت ٣٩٩هـ)، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ١٤٢١هـ- ١٩٩١م.

١٢- **التيسير في القراءات السبع**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، صححه: أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٣- **جامع البيان في القراءات السبع**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٤- **الجعبري ومنهجه في كنْز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني مع تحقيق نموذج من الكنْز**، تحقيق: أحمد اليزيدي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٥- **جهد المقل**، محمد بن أبي بكر المرعشي (ت ١١٥٠هـ)، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٦- **حجة القراءات**، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت ٣٩٠هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٧- **الحجة في القراءات السبع**، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٨- **الحجة للقراء السبعة**، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٩- **حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات**، محمد بن عبد الرحمن الخليجي، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط٣، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٢٠- **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، غانم قدوري الحمد، مطبعة الخلود، بغداد، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢١- **الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية**، شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبى، دار الهدى، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٢- **الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء عن العشرة القراء**، علي محمد النحاس، دار الآداب، مصر، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٢٣- **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، ط.٣، ١٤١٧هـ- ١٩٨٤م.

٢٤- **الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير**، محمد بن أحمد المتولي (ت ١٣١٣هـ)، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، دار الصحابة، طنطا، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٢٥- **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي**، علي بن عثمان بن محمد، المعروف بابن القاصح العذري البغدادي (ت ٨٠١هـ)، راجعه: علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٣، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٢٦- **سنن أبي داود**، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د.ت)، (د.ط).

٢٧- **سنن الترمذي**، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٢٨- **شرح الزبيدي على متن الدرة في القراءات الثلاث**، عثمان بن عمر الناشري الزبيدي (ت ٨٤٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق على إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا،١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٢٩- **شرح السمنودي على متن الدرة المتممة للقراءات العشر**، أبو عبد الله الحضرمي السمنودي، (١١٩٩هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

٣٠- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر (شرح ابن الناظم)**، أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٥١هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٣١- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد النويري (ت ٨٥٧هـ)، تحقيق: مجدي محمد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٣٢- **ضاد العربية في ضوء القراءات القرآنية**، عبد اللطيف الخطيب، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٣٣- **طيبة النشر في القراءات العشر**، شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبى، دار الهدى، جدة، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٣٤- **علم التجويد دراسة صوتية ميسرة**، غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٣٥- **غاية المريد في علم التجويد**، عطية قابل نصر، القاهرة، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٣٦- **غيث النفع في القراءات السبع**، علي النوري الصفاقسي (ت ١١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٣٧- **الفتح الرحماني شرح كنْز المعاني بتحرير حرز الأماني**، سليمان بن حسين الجمزوري (ت بعد ١٢٠٨هـ)، تحقيق: عبدالرازق بن إبراهيم موسى، بيت الحكمة، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٣٨- **فتح العزيز بشرح الوجيز (الشرح الكبير)**، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، دار الفكر، بيروت. (د.ط)، (د.ت).

٣٩- **فتح المعطي وغنية المقري في شرح مقدمة ورش المصري**، محمد بن أحمد المتولي (ت ١٣١٣هـ)، مكتبة القاهرة، القاهرة، (د. ط)، (د. ت).

٤٠- **فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر**، محمد إبراهيم سالم، ط١، دار البيان العربي، القاهرة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٤١- **فيض الآلاء في الأوجه المقدمة لورش في الأداء**، علي محمد النحاس، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٤٢- **القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية**، سمير استيتية، عالم الكتب، إربد، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

٤٣- **الكامل في القراءات العشر**، يوسف بن عليّ بن محمد الهذلي (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ- ٢٠٠٧م.

٤٤- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤١٧هـ- ١٩٨٧م.

٤٥- **المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي**، عبد الله بن علي بن أحمد، المعروف بسبط الخياط (ت ٥٤١هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٤٦- **المجموع شرح المهذب**، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت. (د.ط)، (د.ت).

٤٧- **مختصر بلوغ الأمنية**، علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط٢، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٤٨- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر، (د.ط)، (د. ت).

٤٩- **معلم التجويد**، خالد بن عبد الرحمن الجريسي، تقديم: عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، (د.ط)، (د. ت).

٥٠- **المكتفى في الْوَقْفِ والابتدا** ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: محيى الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، عمَّان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٥١- **منار الهدى في بيان الْوَقْف والابتدا**، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني (ت بعد ١١٠٠هـ)، تحقيق : شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٥٢- **الموضح في التجويد**، عبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت٤٧١هـ)، تحقيق: جمال محمد شرف، دار الصحابة للتراث، ط١، ٢٠٠٥- ١٤٢٦هـ.

٥٣- **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع**، إبراهيم المارغني، مراجعة: كمال حميدة، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٥٤- **النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تصحيح ومراجعة: على محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د. ت).

٥٥- **نهاية المطلب في دراية المذهب**، عبد الملك بن عبد الله، الملقب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٥٦- **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، محمد سالم محيسن (ت ١٤٢٢هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٥٧- **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي(ت ١٤٠٩هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط٢، (د. ت).

٥٨- **الوافي في شرح الشاطبية**، عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، ط٢، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٥٩- **الوجوه المسفرة في القراءات الثلاث**، محمد بن أحمد المتولي (ت ١٣١٣هـ)، مطبوع ضمن كتاب (إتحاف البررة في المتون العشرة) للشيخ علي محمد الضباع، مكتبة مصطفى البابي الحلبى وأولاده، القاهرة، ١٣٥٤هـ- ١٩٣٥م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٧٣
المقدمة	٧٤
أسباب اختيار الموضوع	٧٤
أهداف الدراسة	٧٥
أهمية الدراسة	٧٥
حدود الدراسة	٧٥
الدراسات السابقة	٧٥
منهجية البحث	٧٧
المبحث الأول: الاستعاذة	٧٧
المطلب الأول: وصل التعوذ بالبسملة بأول السورة	٧٧
المطلب الثاني: وصل التعوذ بأول سورة براءة	٧٩
المطلب الثالث: إخفاء التعوذ أو الجهر به	٧٩
المطلب الرابع: المختار في صيغتها	٧٩
المبحث الثاني: البسملة	٨٠
المطلب الأول: المقدم ليعقوب من الأوجه الثلاثة بين السورتين	٨٠
المطلب الثاني: وصل السورتين على وجه البسملة	٨٠
المطلب الثالث: الأربع الزهر	٨١
المطلب الرابع: الوجه المقدم في الأداء بين الأنفال وبراءة	٨٢
المبحث الثالث :الإدغام الكبير	٨٣
المطلب الأول: المواضع المختلف فيها عن رويس	٨٣

المطلب الثاني: الروم أو الإشمام في تأمنَّا ليعقوبَ وخلفٍ ٨٤
المبحث الرابع: المد والقصر ٨٥
المطلب الأول: مقدار المد المتصل لأبي جعفر ويعقوب ٨٥
المطلب الثاني: «عين» في: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾ ٨٦
المطلب الثالث: الكلمات التي فيها مدٌّ تغير سببه ٨٧
المبحث الخامس: هاء الكناية ٩٢
المبحث السادس: الهمزتين من كلمة ومن كلمتين ٩٤
المطلب الأول: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ وأخواتها ٩٤
المطلب الثاني: التسهيل أو الإبدال في ﴿أَئِمَّةَ﴾ ٩٥
المطلب الثالث: الهمزة الثانية من نحو ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ ٩٦
المبحث السابع: الهمز المفرد ٩٧
المطلب الأول: كلمة ﴿مَوْطِئًا﴾ لأبي جعفر ٩٧
المطلب الثاني: كلمة ﴿ٱلْمُنشِـُٔونَ﴾ لابن وردان ٩٧
المبحث الثامن: نقل حركة الهمز إلى الساكن قبله ٩٨
المطلب الأول: النقل في ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ عند البدء بها لأبي جعفر ويعقوب ٩٨
المطلب الثاني: كلمة ﴿ٱلِاسْمُ﴾ ٩٨
المبحث التاسع: السكت على الهمز وغيره ١٠٠
المطلب الأول: السكت على الساكن قبل الهمز لإدريس ١٠٠
المطلب الثاني: السكت على ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ وصلاً لأبي جعفر وخلفٍ ١٠١
المبحث العاشر: الإدغام الصغير وأحكام الميم الساكنة ١٠٢
المطلب الأول: الإدغام الكامل أو الناقص في ﴿نَخْلُقكُّم﴾ بالمرسلات ١٠٢
المطلب الثاني: إخفاء الميم الساكنة عند الباء أو إظهارها ١٠٣
المبحث الحادي عشر: الإمالة ١٠٦

المطلب الأول: إمالة «كلتا» ١٠٦
المطلب الثاني: إمالة ﴿يَحْيَىٰ﴾ ١٠٦
المطلب الثالث: إمالة ﴿مُسَمًّى﴾ ونحوه ١٠٧
المبحث الثاني عشر: الراءات ١٠٩
المطلب الأول: راء ﴿فِرْقٍ﴾ ١٠٩
المطلب الثاني: الوقف على الراء المتطرفة المكسورة وقبلها ساكن قبله كسر ١١٠
المطلب الثالث: الوقف على ﴿مِّصْرَ﴾ و﴿ٱلْقِطْرِ﴾ ١١٣
المطلب الرابع: الراء في ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ و﴿مَرْيَمَ﴾ و﴿قَرْيَةٍ﴾ ١١٣
المبحث الثالث عشر: الوقف على أواخر الكلم ١١٥
المطلب الأول: الوقف بالسكون أو بالروم أو بالإشمام ١١٥
المطلب الثاني: المختار في الوقف على هاء الضمير ١١٥
المبحث الرابع عشر: الوقف على مرسوم الخط ١١٧
المطلب الأول: الوقف على ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ ١١٧
المطلب الثاني: الوقف على «مال» في النساء والكهف والفرقان والمعارج ١١٧
المبحث الخامس عشر: فرش الحروف ١١٩
المطلب الأول: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ ١١٩
المطلب الثاني: قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ ١١٩
المطلب الثالث: قوله تعالى: ﴿فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ﴾ ١٢٠
المطلب الرابع: قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ ١٢٠
الخاتمة ١٢١
فهرس المصادر والمراجع ١٢٣
فهرس الموضوعات ١٢٨